قياس العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وتحويلات العاملين المصريين في الخارج

إعداد

د. محمد حسين حفني غانم

مدرس الاقتصاد، جامعة الصالحية الجديدة

mhhg180@gmail.com

د. أحمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم هاشم

مدرس الاقتصاد، المعهد العالي للدراسات المتطورة

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الخامس - العدد الأول – الجزء الرابع - يناير ٢٠٢٤

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

غانم، محمد حسين حفني؛ **هاشم**، أحمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم (٢٠٢٤). قياس العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وتحويلات العاملين المصريين في الخارج، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٥(١)، ٤، ١-٣٨.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

قياس العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وتحويلات العاملين المصريين في الخارج

د. محمد حسين حفني غانم؛ د. أحمد حمدي عبد الدايم هاشم

الملخص

بسبب الصدمات المتتالية لسعر الصرف في مصر، وانخفاض قيمة الجنيه باستمرار منذ عام ٢٠١٦، فقد تسلطت الأضواء مجدداً نحو تحويلات العاملين بالخارج باعتبارها أكبر مصدر للعملة الأجنبية في مصر، وعليه استهدف البحث قياس العلاقة التبادلية بين أسعار الصرف والتحويلات العاملين بالخارج، وباستخدام أسلوب المربعات الصغرى ذات الثلاثة مراحل (3SLS) لتقدير النموذج الآني.

وتوصل البحث إلى وجود علاقة تبادلية بين سعر الصرف وحجم تحويلات العاملين بالخارج، فارتفاع سعر الصرف يشجع العاملين بالخارج علي زيادة تحويلاتهم، كما ستؤدي التحويلات الشخصية الي زيادة المعروض النقدي من العملات الأجنبية، مما يسهم نسبياً في استقرار سعر الصرف على المدي القصير، واتجاهه نحو الانخفاض على المدي الطويل، كما توصل البحث إلى أن قدرة التحويلات الخارجية على تخفيض سعر الصرف ضعيفة نسبياً، فيتطلب خفض سعر الصرف الرسمي بمقدار جنيه واحد زيادة التحويلات الشخصية بنسبة أكبر من ٣٪ من الناتج المحلي في ظل إتصاف نسبة العمالة المصرية بالخارج بالثبات أو بالتراجع في الفترة الأخيرة، وبالتالي فإن أهم دور لهذه التحويلات هو الحفاظ على الاستقرار النسبي لسعر الصرف.

وأوصي البحث بضرورة زيادة الإهتمام برأس المال البشري لما يمثله من أهمية كبيرة للاقتصاد المصري، واستخدام تحويلات العاملين بالخارج في مشروعات إنتاجية وليس في تمويل الاستيراد، والعمل علي دخول التحويلات في المنظومة البنكية الرسمية، لتعزيز الشمول المالي، وخفض تكلفة التحويل لزيادة استخدام قنوات التحويل الرسمية، ووضع تشريعات تروج لفرص استثمارية للمغتربين، وتنشيط التواصل معهم وتحفيزهم بإعطائهم مزايا كأسعار فائدة مميزة على ودائعهم بالعملة الأجنبية، والاشتراك في المشروعات القومية، وتوفير الاستقرار السياسي والتشريعي.

الكلمات المفتاحية: تحويلات العاملين، سعر الصرف، الإيراد العام، الناتج المحلي، الضرائب.

١ـ مقدمة:

أصبحت تحويلات العاملين بالخارج من أهم مصادر النقد الأجنبي لكثير من الدول، ولا سيما في الدول التي تعاني من ضآلة مواردها المالية ومنها مصر، بعد أن تزايد الطلب على خدمة العمالة الأجنبية، وخاصة بعد إرتفاع أسعار النفط وحدوث نمو اقتصادي في الدول المصدرة له وحدوث عجز في العمالة المحلية في الدول النفطية، مما أدى إلى زيادة تدفقات تحويلات العاملين والتي أصبح لها آثار اجتماعية واقتصادية، وتكمن أهمية التحويلات في كونها مصدراً مجانياً للنقد الأجنبي وتؤدي دوراً هاماً في مواجهة الأعباء الخارجية للاقتصاديات المتلقية، ولهذا سعت الدول المتلقية إلي إبتكار سياسات لزيادة تدفقها إليها عن طريق القنوات الرسمية، وهناك العديد من المحددات المؤثرة علي تدفقات هذه التحويلات بشكل رسمي إلى الدول المتلقية، ومن أهمها سعر الصرف[١].

٢ـ مشكلة البحث:

تعتبر مصر من الدول العشر الأولي في العالم بالنسبة لتدفقات تحويلات العاملين في الخارج، حيث يلاحظ وجود كثير من المحددات تؤثر على هذه التدفقات، ومن أهمها سعر الصرف.

وعليه تتمثل مشكلة البحث، في الإجابة عن **السؤل التالي**:

هل توجد علاقة تبادلية بين سعر الصرف وتحويلات العاملين المصريين في الخارج؟

٣ـ أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أنه تناول موضوع تحويلات العاملين والتي أصبحت تعد من أهم مصادر الإيرادات في مصر، حيث بلغت ٣١,٤ مليار دولار وتمثل نحو ٨,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢١، وبمتوسط معدل نمو بلغ ٨,١٪ خلال عشر السنوات الأخيرة[٢]، وبالإضافة إلي تأثيرها المباشر وغير المباشر علي الكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر كالموازنة العامة، والإدخار المحلي والاستثمار والإستهلاك، وقد ذكر تقرير لمنظمة الهجرة الدولية أن نسبة المغتربين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تصل إلى ٥,٣٪ إلي إجمالي السكان، وهي أعلى نسبة في العالم، كما أشار التقرير أيضاً بأن ٨٠٪ من التحويلات المالية الموجهة إلى مصر تستخدم في استهلاك السلع والخدمات وتلبية النفقات اليومية، في حين أن النسبة المتبقية تذهب إلى استثمارات مختلفة، منها الاستثمار العقاري بنسبة ٣٩٪، يليها المدخرات والودائع البنكية بنسبة ٣٣٪، ثم تأسيس الشركات الصغيرة بنحو ٢٢٪، ثم تأسيس الشركات المتوسطة بنسبة ٦٪، وذلك عام ٢٠١٩[٣].

كما أن مصر تعد من الدول الرئيسية المصدرة للعمالة، وتعد تحويلاتهم من المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي، فبلغ إجمالي تحويلاتهم حتي عام ٢٠٢١ نحو ٦١١ مليار دولار (٤)، ومن ثم فإن مصر تعد نموذجاً مثالياً لمثل هذه الدراسات، لإدراك أهمية التحويلات فى التنمية الاقتصادية.

---

(١)جمال الدين زروق، ونبيل دحدح، "**تحويلات العاملين فى الخارج وانعاساتها التنموية على الاقتصادات العربية**"، صندوق النقد العربى, ٢٠٠٧، ص ٣.

(٢) تقرير البنك المركزي المصري، ٢٠٢١.

(٣) تقرير منظمة الهجرة الدولية، ٢٠١٩.

(٤) تقرير البنك المركزي المصري، ٢٠٢١.

٤- فروض البحث:

يتمثل فرض البحث، في محاولة إختبار صحة **الفرض التالي**:

توجد علاقة تبادلية بين سعر الصرف وتحويلات العاملين المصريين في الخارج.

٥- أهداف البحث:

أ- تحليل تطور تحويلات العاملين المصريين في الخارج وأهميتها بالنسبة للاقتصاد المصري.

ب- التنبؤ بتطور تحويلات العاملين المصريين في الخارج خلال السنوات الخمس القادمة.

ج- معرفة مدي تأثير تغير سعر الصرف على تحويلات العاملين المصريين في الخارج.

د- تناول تطور تحويلات العاملين في الخارج لبعض الدول الرائدة في هذا كالهند والفلبين.

٦- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولي: (Basma: 2022)[١]:

بعنوان :**"the Impact of Exchange Rate Volatility on Economic Growth in Egypt"**

هدفت الدراسة إلى تقدير طبيعة وقوة العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في مصر، وتم الإعتمادعلي المنهج الكمي في جمع البيانات واختيار طرق البحث. سيتم فحص العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف الأجنبي(الصدمات) على النمو الاقتصادي في مصر في إطار نموذج Solo الموسع، كما تم وضع النموذج العام في إطار معادلة النمو في الشكل اللوغاريتمي، وتم حساب تقلب سعر الصرف باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المشروط، كما تم استخدام نماذج الانحدار المقابلة.

وأوضحت النتائج بأن تقلبات سعر الصرف فى نظام سعر الصرف المدار المتبع فى مصر منذ التسعينيات وحتى شهر أكتوبر ٢٠١٦ كانت ذات تأثير إيجابى على النمو الاقتصادى، فى المقابل كان تأثير تقلبات سعر الصرف فى نظام سعر الصرف الحر المطبق منذ شهر نوفمبر ٢٠١٦ سلبي على عمليه النمو الاقتصادى المصرى، أي أن نظام سعر الصرف المدار كان أفضل من نظام سعر الصرف المرن فى دفع عملية النمو الاقتصادى في مصر.

وعليه أوصت الدراسة بأنه يجب على السلطات النقدية تحرير سعر الصرف تدريجياً.

الدراسة الثانية: (مفتاح: ٢٠٢٠)[٢]:

بعنوان: **" أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في ليبيا"**:

هدف البحث إلى معرفة أثر تغير سعر صرف الدينار الليبي علي صافي الميزان التجاري، وارتكز منهج البحث على المنهج الاستقرائى والاستنباطى معاً فى جانبي الدراسة النظرى والتحليلى، كما تم استخدام الأسلوب التحليلي لتحليل البيانات، واستخدام الأساليب القياسية لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لتقدير المعلمات، وكذلك استخدام أسلوب الانحدار التدريجي لمعرفة أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع (الميزان التجاري).

---

[١] Basma Alsayed Selim Ward," **the Impact of Exchange Rate Volatility on Economic Growth in Egypt**",(Zagazig University: Faculty of Commerce, 2022)

[٢] مفتاح المبروك ميلاد ، "أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في ليبيا" ، جامعة بني وليد ، **مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية ، السنة الرابعة ، العدد ١٥** ، مارس ٢٠٢٠.

وتبين من البحث وجود علاقة معنوية بين تغير سعر صرف الدينار الليبي وبين صافي الميزان التجاري، وعليه أوصي البحث بضرورة من العمل علي زيادة الاستقرار في سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، لأن عدم استقرار سعر الصرف له آثار سلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخري، خاصة الصادرات والواردات، والتي بدورها تؤدي إلي زيادة الخلل في الميزان التجاري.

الدراسة الثالثة: (Morina, Hysa, et al, 2020)[1]:

بعنوان:

"The Effect of Exchange Rate Volatility on Economic Growth Case the Central and Eastern European Countries:"

هدفت الدراسة إلي بيان أثر تقلب سعر الصرف على النمو الاقتصادي في دول وسط وشرق أوروبا، واستخدمت الدراسة البيانات السنوية لأربعة عشر دولة في أوروبا الوسطى والشرقية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٨)، وتبين من الدراسة أن تقلب سعر الصرف له تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي الحقيقي، وعليه أوصت الدراسة بضرورة محاولة الحفاظ على استقرار سعر الصرف.

الفجوة البحثية: تناولت معظم الدراسات أثر سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي أو الميزان التجاري أو التضخم أي علاقة من إتجاه واحد، ولكن قلما تناولت هذه الدراسات العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وتحويلات العاملين بالخارج، وهذا ما سوف يتناوله هذا البحث.

٧- المنهج البحثي:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائى والوصفى والتاريخى معاً فى الجانب النظري، وعلي الأسلوب التحليلي عند تحليل بيانات البحث، وتم الإعتماد علي أسلوب المربعات الصغرى ذات الثلاثة مراحل (3SLS) لقياس العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وبين تحويلات المصريين العاملين في الخارج، وتم استخدام إختبار جذر الوحدة للتحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة في النموذج، وقد تم بناء النموذج علي عدد من المتغيرات بجانب سعر الصرف وتحويلات العاملين وهما يمثلان المتغيرات الداخلية للنموذج، مثل: معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، ونمو المعروض النقدي بمعناه الواسع، وإجمالي الإدخار المحلي، ومعدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي، ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (١,٩) دولار يومياً، ومعامل جيني، ومعدل نمو النفقات النهائية لإستهلاك الأسر المعيشية، وتمثل هذه المتغيرات المتغيرات الداخلية للنموذج.

٨- خطة البحث:

تم تناول هذا البحث، من خلال **المحاور التالية:**

المحور الأول: تطور حجم العمالة المصرية العاملة في الخارج.

المحور الثاني: تحليل آثار تحويلات المصريين العاملين بالخارج على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المحور الثالث: تحليل تدفقات العاملين في الخارج عالمياً.

المحور الرابع: قياس العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وتحويلات العاملين المصريين في الخارج.

---

[1] Morina, Hysa, et al, "**the Effect Of Exchange Rate Volatility on Economic Growth Case the Central and Eastern European Countries**",2020.

المحور الأول

تطور حجم العمالة المصرية العاملة في الخارج

تعد مصر من الدول الغنية برأس مالها البشري، ولا يوجد فى الواقع لها منافس فى المنطقة العربية، سواء من حيث الكم أو النوع، حيث تمتلك هذه العمالة مهارات وخبرات متعددة ومتنوعة في شتي التخصصات، ومن بداية سبعينيات القرن الماضي أصبح عنصر العمل من أهم الأصول التي تمتلكها مصر، وذلك حينما إزداد الطلب على العمال من جانب دول الخليج النفطية، بعد إرتفاع أسعار النفط وتبني الدول الخليجية وليبيا خططاً تنموية طموحة، حيث واجهت هذه الخطط التنموية قيداً أساسياً يتمثل في إختناقات عرض العمل المحلي، ولقد ذهب المصريون للعمل ليس في الدول النفطية فقط، وإنما أيضاً إلي الدول المصدرة للعمالة في المنطقة كالأردن والجزائر ولبنان وسوريا، كنوع من الإحلال محل العمالة الوطنية المهاجرة إلي الدول النفطية[١].

وتوافقت الزيادة فى الطلب على المصريين فى الدول النفطية مع تحرر سياسة الهجرة فى مصر، والتي سمحت لقوة العمل المصرية بالهجرة، والتي تمثل تحويلاتهم مصدرًا هامًا لتدفقات النقد الأجنبى، كما تأتى مباشرة فى الترتيب الأول للإيرادات العامة وبعدها السياحة ثم إيرادات قناة السويس.

كما تعتبر مصر من مصاف الدول المستقبلة لتحويلات العاملين بالخارج سنوياً، حيث حققت أعلي عائد لها من التحويلات في عام ٢٠٢١ فبلغت ٣١,٤ مليار دولار، بينما أقل عائد من التحويلات كان ٢,٨٥ مليار دولار، وذلك في عام ٢٠٠٠، واحتلت مصر المركز الخامس عالمياً من حيث تحويلات العاملين في عام ٢٠٢٠[٢].

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال **النقاط التالية**:

١- تاريخ وأسباب الإهتمام بتحويلات العاملين في الخارج:

١-١- تاريخ الإهتمام بتحويلات العاملين في الخارج:

بدأ الإهتمام بتحويلات العاملين في الخارج من بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وحاجة دول أوروبا إلى الأيدي العاملة من الدول النامية، لتوظيفها في مشروعات إعادة الإعمار، وكان النموذج التركي الألماني، يمثل أحد أهم تطبيقات ظاهرة هجرة العمالة، إذ تدفقت العمالة التركية إلى ألمانيا الغربية للعمل في مشروعات إعادة إعمارها، وتحولت من هجرة مؤقتة إلى هجرة دائمة، وأسهمت تحويلات العاملين الأتراك في تخفيف الضغوط على الاقتصاد التركي، وتوثيق روابط التعاون بين الاقتصادين التركي والألماني.

---

(١) منتدي كلية الحقوق, جامعة المنصورة, دراسة نشرت فى مؤتمر:
Cairo Demographic Center (CDC) "**Population and Development Issues in the Middle East, Africa**.

(٢) **أنظر في ذلك:** – تقرير البنك المركزي المصري ٢٠٢١.
– تقرير إحصاء البنك الدولي، ٢٠٢١.

١-٢- مبررات الإهتمام بتحويلات العاملين في الخارج:

ساهمت عدة عوامل في نمو ظاهرة هجرة العمالة إلي الخارج، **ومن أهمها**[١]:

أ- ظهور النفط في منطقة الخليج العربي وشمال إفريقيا في ليبيا والجزائر.

ب- تفكك الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية وتوحيد ألمانيا.

ج- سوء الأحوال المعيشية، وفشل خطط التنمية الاقتصادية، وتفشي الفساد في الدول النامية.

د- تقدم وسائل الاتصال، وتكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وانتشار الشركات العابرة للقارات، وانتشار عولمة الاقتصاد وحرية التجارة الدولية، وحرية إنتقال رأس المال وعوامل الإنتاج الأخري.

٢- مراحل هجرة العمالة المصرية إلى الخارج:

مرت هجرة العمالة المصرية إلي الخارج بثلاث مراحل، **هي**[٢]:

المرحلة الأولي: ما قبل ثورة ١٩٥٢:

كان المصريون قبل ثورة ١٩٥٢يخرجون من مصر للسياحة فقط، ولكن لا يهاجرون، ويعكس هذا حال المصريين تجاه ظاهرة الهجرة في ذلك الوقت، حيث كانت مصر قبل الخمسينيات دولة مستقبلة للهجرة وظهر ذلك في جوانب عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية فنوبار باشا الأرمني الأصل كان أول رئيس وزراء لمصر، حيث فرضت ظروف الحرب العالمية الأولي والثانية على الأوربيين الهجرة إلى مصر للبحث عن فرص عمل.

المرحلة الثانية: ما بعد ثورة ١٩٥٢:

كانت الهجرة ممنوعة لأسباب سياسة وعسكرية في ذلك الوقت، إلا للدراسة أو العلاج أو الإعارات الرسمية للمدرسين أو أساتذة الجامعات والأطباء الومهندسين لدول الخليج، والذين كانوا يمثلون قوة ناعمة لمصر في الخارج، فقد كانت الهجرة إلى الخارج مقيدة بصورة كبيرة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، إلا لهذه الأغراض.

المرحلة الثالثة: خلال الفترة (١٩٧١- ١٩٧٤):

بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وإرتفاع أسعار النفط إزدادت هجرة المصرين للعمل في الخارج، وخاصة إلى الدول النفطية، فمن بداية عام ١٩٧١ تم إعطاء الحق للأفراد في الهجرة، سواء بصورة مؤقتة أو دائمة، وذلك عندما تم تخفيف كافة القيود على الهجرة إلى الخارج، بل وأكثر من ذلك فإنه في عام ١٩٨١ تم إنشاء وزارة مستقلة بالهجرة، وذلك إيماناً من الدولة بأهمية الدور الذي تقوم به الهجرة الخارجية للمصريين في تحسين الأوضاع الاقتصادية لمصر.

---

[١] () البنك الدولى، "**كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات**، الاصدار الثانى ٢٠١١.

(٢) أيمن زهري، تحويلات العاملين المصريين في الخارج، الجامعة الأمريكية، ٢٠٠٨.

٣- هيكل هجرة العمالة المصرية العاملة في الخارج:

يبلغ عدد سكان العالم الأن نحو ٧,٥ مليار نسمة، من بينهم ٥٠٠ مليون مهاجر، أي ما يمثل ٦,٧٪ من سكان العالم مهاجرين [١]. كما أشار تقرير لوزارة الهجرة المصرية لعام ٢٠٢٠ بأن نسبة الذكور المصريين المهاجرين إلي الخارج تبلغ ٩٧٪، ونحو ٣٪ من المهاجرين إناث، و٢٧٪ حاصلين على مؤهل عالي ونحو ٧٣٪ من المؤهلات المتوسطة أو بدون مؤهلات، كما أن ٧٠٪ من المصريين المهاجرين للدول العربية يتركزون في السعودية والأردن والكويت والإمارات، وأن المصريين في الغرب ينقسمون إلي فئتين، **الأولي**: المهاجرون هجرة دائمة "الأجيال القديمة"، **والثانية**: "المهاجرون الجدد"، ويتركزون في دول جنوب وغرب أوروبا خاصة في إيطاليا واليونان وفرنسا[٢].

وأشار التقرير أيضاً بأنه يتركز في المنطقة العربية، وخاصة في الخليج ٨٠٪ من العاملة المصرية بالخارج أي نحو ٧,٦ مليون، والنسبة الباقية تتركز في الدول الأوروبية والإفريقية والأمريكية والآسيوية، **كما** أشار التقرير إلي وجود عدة عوامل ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية وراء الهجرة غير الشرعية التي تحدث الأن في مصر، حيث أن نحو ٣٤٪ من المهاجرين المصريين أقل من ١٥ عامًا وهم يمثلون فئة الأطفال، و٢٠٪ بين ١٥ إلى ٢٠ عامًا من فئة الشباب، مما يشكل ضغطًا كبيرًا على قطاعي التعليم والصحة.

وبلغ عدد المصريين المهاجرين للخارج نحو ١٠,٥ مليون في عام ٢٠١٦، وجاء توزيعهم **كالآتي**[٣]**:**

المملكة العربية السعودية: تحتل المملكة العربية السعودية المركز الأول من حيث عدد المصريين العاملين بها. إذ بلغ عدد المصريين بالمملكة نحو ٢,٩ مليون شخص بنسبة ٣٨,٢٪ من المصريين المقيمين في الدول العربية.

الأردن: تحتل الأردن المرتبة الثانية، حيث بلغ عدد العاملين بها نحو ١,١٥ مليون مصري، بنسبة ١٥,١٪ من إجمالي المصريين بالدول العربية.

الإمارات: تحتل الإمارات المرتبة الثالثة، حيث بلغ عدد المصريين العاملين فيها نحو ٧٦٥ ألف مصري أي بنسبة ١٠,١٪ من إجمالي المصريين بالدول العربية.

دول عربية أخري (الكويت وقطر وسلطنة عمان وليبيا والعراق ولبنان والجزائر): حيث بلغ عدد العاملين بها نحو ٢,٨ مليون مصري، بنسبة ٣٦,٦٪ من إجمالي المصريين في الدول العربية.

الولايات المتحدة وكندا: بلغ عدد المصريين فيهما في نهاية ٢٠١٦ نحو ١,٦ مليون فرد، منهم ٦١,٣٪ في الولايات المتحدة أي ٩٨١ ألف فرد، و٣٨,٧٪ شخص في كندا أي ٦١٩ ألف شخص.

الدول الإفريقية"غير العربية": سجل عدد المصريين المتواجدين بالدول الإفريقية" غير العربية" في عام ٢٠١٦، نحو ٤٦,٩ ألف شخص بنسبة ٧٠,٣٪، منهم في جنوب إفريقيا أي ٣٣ ألف شخص، وفي نيجيريا نحو ١٠٠٠ فرد أي بنسبة ٢,١%، والنسبة الباقية موزعة على باقي الدول الإفريقية.

---

[١]) إحصاءات البنك الدولي، ٢٠١٨.

(٢) **أنظر في ذلك**: - تقرير وزارة الهجرة المصرية، ٢٠٢٠.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠٢٠.

[٣]) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٦.

الدول الآسيوية: سجل عدد المصريين المقيمين في الدول الآسيوية في عام ٢٠١٦ نحو ١٤ ألف مصري، في الصين ٢٥٪ منهم أي ٣٥٠٠ شخص، وفي اليابان ١٨٤٠ شخصًا بنسبة ١٣,١٪، وفي نيوزيلندا ١٢٠٠ شخص، أي بنسبة ٨,٦٪، وفي استراليا ٥٠٠ شخص أي نحو ٣,٦%.

الدول الأوروبية: بلغ عدد المصريين المقيمين بالدول الأوروبية نحو ١,٢٥ مليون شخص بنسبة ٤٤,٨٪ منهم في أيطاليا ٥٦٠ ألف شخص، وفي فرنسا ٢٩,٢٪ أي نحو ٣٦٥ ألف شخص، وفي ألمانيا ٦,٢٪ أي نحو ٧٧ ألف شخص، وفي انجلتر ٥٪ أي نحو ٦٢,٥ ألف شخص.

٤- دور الحكومة المصرية في الحد من الهجرة غير الشرعية:

تعمل اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والتابعة لمجلس الوزراء من خلال استراتيجية لمدة عامين لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وذلك بمشاركة جميع الجهات الوطنية الأعضاء باللجنة.

وقد قامت اللجنة بصياغة قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦ بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، فضلاً عن صياغة القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، كما تقوم اللجنة بالتنسيق بين الجهات الحكومية والجهات المانحة في مجالات الهجرة غير الشرعية والاتجار البشر، وتنظيم حملات إعلامية لمواجهة ذلك، ودعم الجهود المبذولة لتعزيز بناء قدرات الجهات الحكومية كل في إختصاصه.

كما توجد عدد من الاتفاقات الدولية والإقليمية والثنائية المتعلقة بحماية وتنظيم عمالة وهجرة الأيدي العاملة، مشيرة إلى أن حماية العمالة تخضع لقوانين دولية حاكمة للهجرة الدولية وحماية للعمالة المهاجرة، مثل القانون الدولي لحقوق الإنسان، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[١].

٥- الأهمية النسبية للعمالة المصرية إلى العمالة العربية العاملة بالخارج:

قدرت منظمة الهجرة الدولية نسبة العاملين في الخارج في العالم بنحو ٣,٦٪ من سكان العالم في عام ٢٠٢٠[٢]، وقُدرت حجم العمالة العربية المهاجرة بنحو ٢٤ مليون مهاجر، ويبلغ عدد المصريين المهاجرين نحو ١٠,٥ مليون أي ما نسبته ٤٣,٧٪ من حجم العمالة العربية المهاجرة، وذلك في عام ٢٠١٦[٣].

---

(١) مجلس الوزراء المصري، تقرير اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ٢٠١٦.

(2) international Organization for migration. World Migration Report 2022.

٣) مجلس الوزراء المصري، تقرير اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، **المرجع السابق**.

المحور الثاني

تحليل آثار تحويلات المصريين العاملين بالخارج على المتغيرات الاقتصادية الكلية

قد تؤثر أو تتأثر تحويلات العاملين في الخارج بالعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، **ومنها**: سعر صرف العملة المحلية، والواردات، والصادرات، والصناعات المحلية، والناتج المحلي، والإيرادات العامة، والاستثمار الأجنبي، والاحتياطي النقدي....إلخ[١].

وبالرغم من أن التحويلات تعد شريان الحياة المهم في العديد من الدول النامية، ولكنها قد تعزز الاعتماد على التدفقات الخارجية لرأس المال بدلاً من حث الدول النامية على إنشاء اقتصادات محلية مستدامة، مما يؤدي إلي زيادة اعتماد هذه الدول ما على تدفقات هذه التحويلات، مما يتطلب بقاء الاقتصاد العالمي في حالة جيدة، وهذا غير مضمون للتأثر بالتقلبات السياسية والعسكرية[٢]، وقُدرت تكلفة تحويلات العاملين في الخارج علي مستوي العالم بنحو ٦,٠١٪ من قيمة هذه التحويلات[٣].

وعليه سيتم تناوله هذا المحور، ومن خلال **النقاط التالية:**

١- تطور حجم تحويلات العاملين المصريين والعرب في الخارج:

١-١- الأهمية النسبية لخريطة تحويلات العاملين المصريين والعرب في الخارج:

ذكر تقرير الأمانة العامة لاتحاد البنوك العربية: بأن هناك ١٠ دول تستحوذ على ٩٥٪ من تحويلات المغتربين بالدول العربية وعلى رأسهم مصر، وهذه الدول، هي: مصر والجزائر وجيبوتي والأردن والعراق ولبنان والمغرب والسودان وتونس وفلسطين بنسبة نمو سنوي ٢,٧٪.

كما بلغ حجم التحويلات لهذه الدول نحو ٥٤,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ من إجمالي تدفقات تحويلات المهاجرين إلى الدول العربية البالغة ٥٨ مليار دولار، والتي تراجعت من ٦١,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٩ بسبب جائحة كورونا، وهو ما يمثل نحو ١٠,٧٪ من إجمالي التحويلات إلى الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل حول العالم وفقا لبيانات البنك الدولي.

وارتفعت التحويلات إلى مصر بنحو ١٠,٥٪ لتصل إلى نحو ٢٩,٦ مليار دولار في ٢٠٢٠، بينما تجاوزت التحويلات إلى المغرب ٧,٤ مليار دولار، ومن ناحية أخري سجلت اقتصادات أخرى في المنطقة تراجع في تدفقات التحويلات، حيث انخفضت التدفقات إلى السودان والجزائر وفلسطين بأكثر من ٥٪، بينما سجلت جيبوتي ولبنان والعراق والأردن انخفاضاً بأكثر من ١٠٪، وقد نمت التحويلات إلى المنطقة العربية بنسبة ٢,٦٪ في ٢٠٢١، حيث بلغت نحو ٦٠ مليار دولار.

)[1](BRENT RADCLIFFE, **Introduction to Remittances**, Economics Behavioral Economics. September 19, 2022, p.2.

)[2](Simpson, Winaly, Robinson, Christopher, and Sana L, Daniella E. "**Remittances: An Analysis of Global Risk Factors and Coping Strategies**." Global Systematic Risk, 2021, p.14.

)[3](World Bank. "An Analysis of Trends in Cost of Remittance Services: Remittance Prices Worldwide Quarterly," p. 3.

وعليه يبين جدول (١) الأهمية النسبية لتدفقات العاملين في مصر والدول العربية إلى إجمالي تدفقات العاملين بالخارج في العالم:

جدول (١)

الأهمية النسبية لتدفقات العاملين في مصر والمنطقة العربية إلى إجمالي تدفقات العاملين في العالم

السنة	التدفقات العالمية	التدفقات إلى الدول العربية		تدفقات العاملين المصريين بالخارج		
		مليار دولار	% من التدفقات العالمية	مليار دولار	%من التدفقات العالمية	%من التدفقات العربية
٢٠١٨	٦٨٩	-	-	٢٨,٩	٤,٢	-
٢٠١٩	٧١٩	٦١,٧	٨,٦	٢٦,٨	٣,٧٣	٤٣,٤٤
٢٠٢٠	٧٠٢	٥٨	٨,٣	٢٩,٦	٤,٢٢	٥١,١
٢٠٢١	-	٦٠	-	٣١,٤	-	٥٢,٣

المصدر: - إتحاد البنوك العربية، سنوات مختلفة. - إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
- مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات مختلفة.

كما أشارت تقرير لاتحاد البنوك العربية بأن حجم العمالة العربية المهاجرة في عام ٢٠١٦ بلغ نحو ٢٤ مليون، وبلغت تحويلاتهم نحو ٤٩ مليار دولار، واحتلت مصر المرتبة الأولى عربياً، والسابعة عالمياً في التحويلات النقدية، والتي بلغت ١٧,٨ مليار دولار، أي ما يمثل ٣٦,٣٪ من إجمالي تحويلات المغتربين إلى الدول العربية، وتحتل لبنان المرتبة الثانية عربياً، بتحويلات بلغت نحو ٧,٢ مليارات دولار، وتلقت دول المغرب العربي تحويلات بنحو ١١,٢ مليار دولار[١].

ويبين جدول (٢) توزيع تحويلات العاميلين في الخارج في الدول العربية عام ٢٠١٦:

جدول (٢)

توزيع تحويلات العاميلين في الخارج في الدول العربية عام ٢٠١٦"مليار دولار"

الدولة	مصر	لبنان	المغرب	اليمن	تونس	الجزائر	الدول العربية الأخري	إجمالي
مليار دولار	١٧,٨	٧,٢	٦,٨	٣,٤	٢,٤	٢,١	٩,٣	٤٩

المصدر: التقرير السنوي لمنظمة الهجرة الدولية، عام ٢٠١٦.

كما أشار تقرير منظمة الهجرة الدولية إلى أن أسباب الارتفاع الكبير في التحويلات الواردة إلى مصر من بعد عام ٢٠١١ قد ترجع بعضها إلى المساعدات المالية التي أرسلها المصريون من الخارج إلى الأسر التي تعرضت لصعوبات مالية خلال أحداث ٢٠١١، أما التحويلات الواردة إلى العراق فبقيت محدودة نسبياً، ربما لأن معظم العراقيين في الخارج لاجئون يعيشون ظروفاً صعبة، ويأتي القسم الأكبر من التحويلات الواردة إلى دول المشرق العربي من دول مجلس التعاون الخليجي، والأردن، وليبيا، والدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

(١) تقرير إتحاد البنوك العربية، عام ٢٠١٦.

١-٢- الخلل في ميزان تحويلات العاملين في الخارج بالدول العربية:

تعتبر الدول العربية مصدّرة ومتلقية رئيسية لتحويلات العاملين في الخارج، لكن الميزان في المنطقة العربية يميل نحو التحويل للخارج، ووفقاً لدراسة اتحاد البنوك العربية، بلغ حجم التحويلات المالية إلى الدول العربية ٤٩ مليار دولار، مقارنة بتحويلات مالية من المنطقة العربية إلي الخارج بنحو ١٠٦ مليارات دولار في عام ٢٠١٦[١].

وتعتبر دول الخليج، وليبيا، من الدول المصدرة للتحويلات، وتمثل ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، وذهب نحو (٤٩) مليار دولار إلى الدول العربية، والجزء الآخر إلى دول عدة مثل الهند، والفلبين، وباكستان وغيرها، واحتلت السعودية المرتبة الثانية عالمياً (بعد الولايات المتحدة)، والإمارات المرتبة الخامسة، والكويت المرتبة السادسة، وقطر المرتبة العاشرة، وعُمان المرتبة الثانية عشرة، ضمن أكبر ٢٠ دولة مرسلة للتحويلات حول العالم في عام ٢٠١٦.

ويبين جدول (٣) ترتيب بعض الدول العربية ضمن أكبر ٢٠ دولة مرسلة لتحويلات العاملين بالخارج على مستوي العالم:

جدول (٣)

ترتيب بعض الدول العربية ضمن أكبر ٢٠ دول مرسلة لتحويلات العاملين بالخارج عالمياً عام ٢٠١٦

الدولة	السعودية	الإمارات	الكويت	قطر	عمان
الترتيب	٢	٥	٦	١٠	١٢

المصدر: التقرير السنوي لمنظمة الهجرة الدولية، ٢٠١٦.

كما تُعتبر نسبة العمالة المهاجرة إلى السكان في الخليج الأعلى عالمياً، ففي قطر تصل النسبة إلى ٩١٪، وفي الإمارات تصل النسبة إلى ٨٨٪، وفي الكويت تصل النسبة إلى ٧٢٪.

ويبين جدول (٤) نسبة المهاجرين إلى عدد السكان في الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي:

جدول (٤)

تطور نسبة المهاجرين إلى عدد السكان في الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٦)

الدول	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٦
النسبة في الدول العربية "%"	٦,٧	٦	٨,٥	٨,٤
النسبة في دول مجلس التعاون الخليجي	٣٨,٨	٣٧	٤٦,٧	٤٥,٩

المصدر: التقرير السنوي لمنظمة الهجرة الدولية، ٢٠١٦.

١-٣- أثر تغير أسعار النفط وإنكماش اقتصاد الإتحاد الأوروبي على تحويلات العاملين العرب:

أثّر انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام ٢٠١٤ على تدفقات التحويلات، وبسبب أن نسبة كبيرة من المهاجرين العرب يعملون في الدول العربية المصدرة للنفط، تحديداً دول الخليج، وشهدت نسبة نمو التحويلات انخفاضاً في مصر، من ٩,٧٪ عام ٢٠١٤ إلى ٠,٧٪ عام ٢٠١٥، لأن أكثر من ٧١,٥٪ من التحويلات إلى مصر مصدرها دول الخليج، وتراجعت التحويلات المالية إلى لبنان بنسبة ٣,٣٪

(١) التقرير السنوي لمنظمة الهجرة الدولية عام ٢٠١٦.

عام ٢٠١٥، بعد تراجع مماثل بنسبة ٨,٤٪ عام ٢٠١٤، كما أدى تراجع الأوضاع الاقتصادية في كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وانخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار، إلى انخفاض التحويلات إلى المغرب بنسبة ٧,٣٪ عام ٢٠١٥، وهي النسبة الأسوأ بين الدول العربية، إذ تمثل هذه الدول الثلاث مصدر نحو ٧٠٪ من التحويلات إلى المغرب، وتعتبر المغرب والجزائر وتونس حالات استثنائية في المنطقة العربية، إذ تعتمد بقية دول المنطقة على التحويلات من دول مجلس التعاون الخليجي بشكل أساسي، ولكن٧٠٪ من التحويلات إلى دول المغرب تأتي من دول أوروبية، خصوصاً فرنسا وبلجيكا وألمانيا، كما أدت حالة التقشف والبطالة في أوروبا إلى تقليص حجم التحويلات المالية إلى تونس والجزائر والمغرب لبعض الوقت[١].

٢- أثر تحرير سعر الصرف على تحويلات المصريين بالخارج:

ارتفعت تحويلات العاملين المصرين العاملين في الخارج منذ تحرير سعر صرف الجنيه المصري في نوفمبر ٢٠١٦ بشكل كبير خلال الخمس سنوات الأخيرة، ودفع هذا القرار إلي رفع قيمة الدولار مقترباً من ٢٠ جنيهاً مقابل نحو ٨,٨٨ جنيهاً قبل التعويم، واستقطبت الجهات والبنوك الرسمية الحصة الأكبر من إجمالي العملة الصعبة الواردة من الخارج.

وقد إرتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج منذ عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢١، فارتفعت من ١٨,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٦ حتى وصلت إلي ٣١,٤ مليار دولار في عام ٢٠٢١ ليصل إجمالي التحويلات خلال السنوات الست الماضية إلى ١٦٠,١ مليار دولار، أي أن التحويلات قد ارتفعت بنسبة ٦٨٪ خلال السنوات الست الماضية مضيفة نحو ١٢,٧ مليار دولار.

وكانت السوق السوداء للعملة تسيطر على ما يقرب من ٦٠٪ من إجمالي التعامل في العملات الأجنبية قبل تعويم سعر الصرف، وهو ما تسبب في خسائر كبيرة للبنوك التي ابتعد عنها المتعاملون في ظل أسعار صرف كبيرة في السوق السوداء مقارنة بمثيلاتها في البنوك.

ولكن مع إحكام الرقابة على سوق الصرف وترك الدولار للعرض والطلب والسيطرة على الواردات وتقنينها بالتعاون بين البنك المركزي المصري ووزارة التجارة والصناعة، استقر الطلب على العملة الصعبة وزاد المعروض الدولاري في البنوك، مما تسبب في تراجع سعر صرف الدولار ليستقر عند متوسط ١٥,٦٤ جنيهاً طوال عام ٢٠٢١[٢].

٣- مقارنة الأهمية النسبية لتحويلات المصريين بالخارج مع الدول الأخري:

نشر البنك الدولي في تقريره لعام ٢٠١٩ أكبر ٥ دول مستقبلة للتحويلات المالية، وهذه الدول **هي**: الهند والصين والمكسيك والفلبين ومصر، والتي حلت في المركز الخامس ولأول مرة في تاريخها.

وأضاف التقرير أن الهند من المتوقع أن تستلم تحويلات بقيمة ٨٢,٢ مليار دولار، أما الصين بقيمة ٧٠,٣ مليار دولار، والمكسيك بقيمة ٣٨,٧ مليار دولار، والفلبين بقيمة ٣٥,١ مليار دولار، أما مصر بقيمة ٢٦,٨ مليار دولار، وبذلك إحتلت مصر المركز الخامس في هذه القائمة[٣].

---

(١) تقرير إتحاد البنوك العربية، عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥.
(٢) مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات مختلفة.
(٣) تقرير البنك الدولي، ٢٠١٩.

٤- تحليل الأهمية النسبية لتحويلات المصريين العاملين بالخارج:

يتبين من جدول (٥): حدوث زيادة مستمرة في الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الخارج

جدول (٥)
تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر خلال (٢٠١٢-٢٠٢١) "مليار دولار"

السنة	معدل النمو الاقتصادي %	سعر الصرف	الناتج المحلي	الصادرات	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاحتياطي النقدي	إيراد السياحة	إيراد الضرائب	إيراد قناة السويس
٢٠١٢	٢,٢	٦,١	٢٧٩,١	٤٥,٨	٢,٨	١٥,٧	١٠,٨	٣٤	٤,٩
٢٠١٣	٢,٢	٦,٩	٢٨٨,٦	٤٩,١	٤,٢	١٦,٥	٦,٧	٣٦,٤	٥,١
٢٠١٤	٢,٩	٧,١	٣٠٥,٥	٤٣,٥	٤,٦	١٤,٩	٨	٣٨,٨	٥,٥
٢٠١٥	٤,٤	٧,٧	٣٣٢,٧	٤٣,٤	٦,٩	١٥,٩	٦,٩	٣٩,٧	٥,٢
٢٠١٦	٤,٣	١٠	٣٣٢,٩	٣٤,٤	٨,١	٢٣,٦	٣,٣	٣٥,٢	٥
٢٠١٧	٤,٢	١٨,٨٥	٢٣٥,٤	٣٧,٣	٧,٤	٣٦,٤	٨,٦	٢٤,٥	٥,٣
٢٠١٨	٥,٣	١٧,٨٦	٢٥٠,٩	٤٧,٢	٨,١	٤١,٨	١٢,٧	٣٥,٢	٥,٧
٢٠١٩	٥,٦	١٦,٠٢	٣٠٣,١	٥٣,٠	٩,٠	٤٤,٦	١٤,٣	٤٨,١	٥,٨
٢٠٢٠	٣,٦	١٥,٧٣	٣٦١,٩	٤٦,٢	٥,٥	٣٩	٣,٦	٥٤,٥	٥,٦
٢٠٢١	٤,٩	١٥,٦٥	٣٨٩,٦	٤٩,٣	٥,٧	٤٣	٤,٤	٥٥,٣	٦
متوسط	٤,٠	١٢,٢	٣٠٨,٠	٤٤,٩	٦,٢	٢٩,١	٧,٩	٤٠,٢	٥,٤

تابع جدول (٥)
تطور الأهمية النسبية لتحويلات العاملين بالخارج إلى بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١)

سنة	تحويلات العاملين في الخارج مليار دولار	% من الناتج المحلي	% من الصادرات	% من الاستثمار الأجنبي المباشر	% من الإحتياطي النقدي	% من إيراد السياحة	% من إيراد الضرائب	% من إيراد قناة السويس
٢٠١٢	١٨,٤	٦,٦	٤٠,٢	٦٥٧,١	١١٧,٢	١٧٠,٤	٥٤,١	٣٧٥,٥
٢٠١٣	١٩,٣	٦,٧	٣٩,٣	٤٥٩,٥	١١٧,٠	٢٨٨,١	٥٣,٠	٣٧٨,٤
٢٠١٤	٢٠,٤	٦,٧	٤٦,٩	٤٤٣,٥	١٣٦,٩	٢٥٥,٠	٥٢,٦	٣٧٠,٩
٢٠١٥	٢١,٩	٦,٦	٥٠,٥	٣١٧,٤	١٣٧,٧	٣١٧,٤	٥٥,٢	٤٢١,٢
٢٠١٦	١٧,٨	٥,٣	٥١,٧	٢١٩,٨	٧٥,٤	٥٣٩,٤	٥٠,٦	٣٥٦,٠
٢٠١٧	٢١,٨	٩,٣	٥٨,٤	٢٩٤,٦	٥٩,٩	٢٥٣,٥	٨٩,٠	٤١١,٣
٢٠١٨	٢٦,٩	١٠,٧	٥٧,٠	٣٣٢,١	٦٤,٤	٢١١,٨	٧٦,٤	٤٧١,٩
٢٠١٩	٢٥,٨	٨,٥	٤٨,٧	٢٨٦,٧	٥٧,٨	١٨٠,٤	٥٣,٦	٤٤٤,٨
٢٠٢٠	٢٧,٩	٧,٧	٦٠,٤	٥٠٧,٣	٧١,٥	٧٧٥,٠	٥١,٢	٤٩٨,٢
٢٠٢١	٣١,٤	٨,١	٦٣,٧	٥٥٠,٩	٧٣,٠	٧١٣,٦	٥٦,٨	٥٢٣,٣
متوسط	٢٣,٢	٧,٦	٥١,٧	٤٠٦,٩	٩١,١	٣٧٠,٥	٥٩,٢	٤٢٥,٢

المصدر: - احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
- تقارير البنك المركزي المصري، سنوات مختلفة.
- وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

قبل تحليل بيانات جدول (٥): لابد من الإشارة إلى أنه تم تحرير سعر الصرف في مصر في نوفمبر عام ٢٠١٦، وعليه سيتم معرفة مدي تأثير ذلك على تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

أولاً: تحليل تطور تحويلات العاملين في الخارج:

تم تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين، **هما:**

المرحلة الأولي: خلال (٢٠١٣- ٢٠١٦) ما قبل تحرير سعر الصرف:

بلغت تحويلات العاملين ١٨,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٢، ثم ارتفع الي ١٩,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٣ ثم استمرت في الارتفاع إلي أن وصلت إلي ٢١,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٥ ثم تراجعت إلي ١٧,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٦، ويرجع هذا إلي تراجع تحويلات المصريين العاملين في دول الخليج لعودة العديد منهم بسبب إنهيار أسعار النفط في عام ٢٠١٥، حيث وصل سعر البرميل إلي ٢٦,٥ دولار للبرميل عام ٢٠١٦ بعد أن وصل إلي ٩٧ دولار للبرميل عام ٢٠١٤.

وعليه فقد تراجع معدل نمو تحويلات العاملين في الخارج بالسالب أي بنحو (-٣,٣٪).

المرحلة الثانية: خلال (٢٠١٧- ٢٠٢١) ما بعد تحرير سعر الصرف:

تم تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، حيث كان أحد الأسباب الرئيسية لزيادة تحويلات العاملين في الخارج، حيث بلغت تحويلات العاملين ٢١,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٧، ثم أخذت في الإرتفاع إلي أن وصلت إلي ٣١,٤ مليار دولار في عام ٢٠٢١.

وبالرغم من تعرض الاقتصاد العالمي لجائحة كورونا من بداية عام ٢٠٢٠ إلا أن تحويلات المصريين العاملين في الخارج إرتفعت بصورة قياسية خلال العامين الماضيين، فبلغت ٢٧,٩ مليار دولار عام ٢٠٢٠ ثم واصلت الإرتفاع حتى وصلت إلي ٣١,٤ مليار دولار في عام ٢٠٢١.

وبتقدير متوسط معدل النمو السنوي لتحويلات العاملين خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١) يتبين أن هذا المتوسط قد بلغ ٧,٩٪ سنوياً.

ثانياً: الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الخارج إلى أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية:

تفوقت الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الخارج على كثير من موارد الإيرادات العامة، **كالأتي**:

أ- الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الخارج إلى إجمالي الناتج المحلي:

شكلت تحويلات العاملين في الخارج إلى إجمالي الناتج المحلي نسبة كبيرة لحد ما، فتراوحت نسبتها من (٥,٣٪-١٠,٧٪) خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١).

ب- الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الخارج إلى الصادرات:

لم تتفوق تحويلات العاملين في الخارج على إيراد الصادرات، وإن كانت تبلغ نسبة كبيرة منها، فتراوحت نسبتها إلى إجمالي الصادرات من (٣٩,٣٪- ٦٣,٧٪) خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١).

ج- الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الخارج إلى الاستثمار الأجنبي المباشر:

تفوقت تحويلات العاملين في الخارج على الاستثمار الأجنبي المباشر، فتراوحت نسبتها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من (٢١٩,٨٪- ٦٥٧,١٪) خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١).

د- الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الخارج إلى إحتياطي النقد الأجنبي:

تفوقت تحويلات العاملين في الخارج على إحتياطي النقد الأجنبي، فتراوحت نسبتها إلي إحتياطي النقد الأجنبي من (٥٧,٨٪-١٣٧,٧٪).

ه- الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الخارج إلى الإيرادات السياحية:

تفوقت تحويلات العاملين في الخارج على الإيرادات السياحية، فتراوحت نسبتها إلى الإيرادات السياحية من (١٨,٤٪-٧٧٥٪) خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١).

و- الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الخارج إلى إيرادات الضرائب:

لم تتفوق تحويلات العاملين في الخارج على الإيرادات الضريبية وإن كانت تبلغ نسبة كبيرة منها، فتراوحت نسبتها إلى إيرادات الضرائب من (٥٠,٦٪- ٨٩٪) خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١).

ز- **الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الخارج إلى إيرادات قناة السويس:**

تفوقت تحويلات العاملين في الخارج على إيرادات قناة السويس، فتراوحت نسبتها إلي إيرادات قناة السويس من (٣٥٦٪- ٥٢٣,٣٪) خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١).

٦- التنبؤ بتطور حجم تحويلات العاملين بالخارج في مصر حتى عام ٢٠٢٥:

بتقدير متوسط معدل النمو السنوي لتحويلات العاملين بالخارج خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١) يتبين أن هذا المتوسط قد بلغ ٧,٩٪ سنوياً وهو متزايد من سنة لأخري.

جدول (٦)

الاتجاه العام لتحويلات العاملين المصريين بالخارج خلال (٢٠١٢ – ٢٠٢١)"مليار دولار"

السنة	تحويلات العاملين في الخارج (مليار دولار)
٢٠١٢	١٨,٤
٢٠١٣	١٩,٣
٢٠١٤	٢٠,٤
٢٠١٥	٢١,٩
٢٠١٦	١٧,٨
٢٠١٧	٢١,٨
٢٠١٨	٢٦,٩
٢٠١٩	٢٥,٨
٢٠٢٠	٢٧,٩
٢٠٢١	٣١,٤
المتوسط الحسابي	٢٣,٢
معدل النمو السنوي	٧,٩٪

المصدر: جدول (٥) السابق.

ويتضح من جدول (٦)، **ما يلي:**

أ- بلغ متوسط تحويلات العاملين في الخارج (٢٣,٢ مليار دولار).

ب- يمكن التنبؤ بحجم التحويلات الخارجية حتى عام ٢٠٢٥، وذلك بمعدل نمو سنوي ٧,٩٪، وذلك بافتراض ثبات كل العوامل السابقة على ما هي عليه، كما بجدول (٧):

جدول (٧)

التنبؤ بتحويلات العاملين المصريين في الخارج من عام ٢٠٢٢ حتي عام ٢٠٢٥ "مليار دولار"

السنة	التحويلات الخارجية (مليار دولار)
٢٠٢١	٣١,٤ فعلي
٢٠٢٢	٣٣,٩ متوقع
٢٠٢٣	٣٦,٦ متوقع
٢٠٢٤	٣٩,٥ متوقع
٢٠٢٥	٤٢,٦ متوقع

المصدر: جدول (٦) السابق.

٧- دور العمالة المصرية والعربية العاملة في الخارج في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي:

تعد تحويلات العاملين عنصراً مهماً للاستقرار **الاقتصادي الكلي** للدول المصدرة للعمالة، ففي عام ٢٠١٦، استحوذت التحويلات على ١٧٪ من حجم الاقتصاد الفلسطيني (الناتج المحلي الإجمالي)، و١٦٪ في لبنان، و١٠٪ بالأردن، وتشكل التحويلات الخارجة من دول الخليج، نسبة كبيرة من حجم اقتصاداتها، فتشكل نحو ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عُمان، و١١٪ في الكويت، و٧٪ في البحرين، ونحو ٥٪ في كل من قطر والسعودية والإمارات، وارتفعت التحويلات على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ففي عام ٢٠١٤ تلقت الدول العربية تحويلات من العاملين في الخارج بنحو ٥١ مليار دولار أي نسبة ١,٨٪ من حجم الاقتصاد العربي، مقارنة بـ٤٣ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يمثل ١,٦٪ من حجم الاقتصاد العربي، و٢٢ ملياراً كمساعدات تنموية رسمية تمثل ٠,٨٪ من حجم الاقتصاد.

كما تخفف تحويلات العاملين من الضغوط على موازين مدفوعات الدول المصدرة للعمالة، إذ تعاني هذه الدول من عجز مزمن ومتزايد في موازنتها، وتسهم هذه التحويلات بفاعلية كبيرة في اقتصاد كل من لبنان والأردن ومصر، ففي مصر مثلاً تبلغ العمالة المصرية المهاجرة نحو ١٠,٥ مليون مصري، يحوّلون أكثر٢٥ مليار دولار سنوياً، تضخ في الاقتصاد المصري، وتسهم في الحد من عجز ميزان المدفوعات، كما تسهم في دعم الاحتياطي من النقد الأجنبي، كما تؤدي إلى زيادة معدل الادخار والاستثمار القومي، وخفض معدل البطالة، وتحسين الجدارة الائتمانية في الاقتراض الخارجي، ودعم الطلب الكلي، بالاضافة إلى إسهامها في توسيع قاعدة الودائع ودعم سيولة القطاع البنكي، ومساعدته في تمويل القطاعين العام والخاص، ولكنها في المقابل تؤدي إلى ارتفاع الأسعار لأن جزء كبير منها يذهب إلى الاستهلاك، خصوصاً علي السلع المستوردة، مما تؤدي إلي زيادة الواردات[١].

كما تحسن التحويلات من نوعية الحياة ومستوى المعيشة لأسر العاملين في الخارج، فهي المصدر الرئيسي لإعالة أسر العاملين، وتمثل عامل أمان للمستقبل، وساهمت التحويلات من ليبيا والعراق والخليج إلى مصر في تحسين نوعية الحياة في ريف وصعيد مصر.

(١) مجلس الوزراء المصري، تقرير اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ٢٠١٦.

٨- تطور الأهمية النسبية لتحويلات العالمين المصريين بالخارج:

يبين جدول (٨) تطور الأهمية النسبية لتحويلات العالمين المصريين بالخارج:

جدول (٨): تطور الأهمية النسبية لتحويلات العالمين المصريين بالخارج خلال (١٩٩٠-٢٠٢١)

سنة	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	تحويلات المصريين بالخارج		سنة	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	تحويلات المصريين بالخارج	
		مليار دولار	% من الناتج المحلي			مليار دولار	% من الناتج المحلي
١٩٩٠	٤٣,٠	٤,٨	١١,٣	٢٠٠٨	١٦٢,٨	٩,٣	٥,٧
١٩٩١	٣٧,٤	٧,٤	١٩,٨	٢٠٠٩	١٨٩,١	٨,٢	٤,٤
١٩٩٢	٤١,٩	٤,٤	١٠,٥	٢٠١٠	٢١٩,٠	١٠,٥	٤,٨
١٩٩٣	٤٦,٦	٥,٧	١٢,٣	٢٠١١	٢٣٦,٠	١٣,١	٥,٦
١٩٩٤	٥١,٩	٤,٠	٧,٨	٢٠١٢	٢٧٩,١	١٨,٤	٦,٦
١٩٩٥	٦٠,٢	٤,٢	٧,٠	٢٠١٣	٢٨٨,٤	١٩,٣	٦,٧
١٩٩٦	٦٧,٦	٣,٥	٥,٢	٢٠١٤	٣٠٥,٦	٢٠,٤	٦,٧
١٩٩٧	٧٨,٤	٤,١	٥,٣	٢٠١٥	٣٢٩,٤	٢١,٩	٦,٦
١٩٩٨	٨٤,٨	٤,٦	٥,٤	٢٠١٦	٣٣٢,٤	١٧,٨	٥,٤
١٩٩٩	٩٠,٧	٤,٩	٥,٤	٢٠١٧	٢٣٥,٧	٢١,٨	٩,٢
٢٠٠٠	٩٩,٨	٤,٧	٤,٧	٢٠١٨	٢٤٩,٧	٢٦,٩	١٠,٨
٢٠٠١	٩٦,٧	٣,٧	٣,٩	٢٠١٩	٣٠٣,١	٢٥,٨	٨,٥
٢٠٠٢	٨٥,١	٤,٣	٥,٠	٢٠٢٠	٣٦٥,٣	٢٧,٩	٧,٧
٢٠٠٣	٨٠,٣	٣,٦	٤,٥	٢٠٢١	٣٨٩,٦	٣١,٤	٨,١
٢٠٠٤	٧٨,٨	٣,٩	٥,٠	**متوسط**	١٥٧,٠	١٠,٦	٧,٠
٢٠٠٥	٨٩,٦	٥,٤	٦,١	**حد أدني**	٣٧,٤	٣,٥	٣,٩
٢٠٠٦	١٠٧,٤	٥,٥	٥,٢	**حد أقصي**	٣٦٥,٣	٢٧,٩	١٩,٨
٢٠٠٧	١٣٠,٤	٧,١	٥,٤	-	-	-	-

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيانات جدول (٨)، **ما يلي**:

أ- بلغ متوسط نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي ٧٪، وبحد أدني ٣,٩٪ في عام ٢٠٠١، وقد يرجع ذلك إلي التأثر بأحداث (١١) سبنمبر ٢٠٠١، وبلغت حدها الأقصي ١٩,٨٪ في عام ١٩٩١، وقد يرجع ذلك إلي زيادة استقطاب دول الخليج للعاملة المصرية بعد مشاركة مصر في حرب تحرير الكويت في عام ١٩٩١.

ب- يمكن تقسيم تحليل بيانات الجدول السابق إلى ثلاث فترات، **هي**:

<u>الفترة الأولى (١٩٩٠-٢٠٠٠):</u> هي الفترة المصاحبة لبداية الإصلاح الاقتصادي في مصر، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة تحويلات العاملين إلي الناتج المحلي فقد بلغت ١١,٣٪ في عام ١٩٩٠ ثم بلغت أقصاها ١٩,٨٪ عام ١٩٩١، ثم بدأت في التراجع إلي أن وصلت إلي ٤,٧٪ عام ٢٠٠٠.

<u>الفترة الثانية (٢٠٠١-٢٠١٥):</u> هي الفترة المصاحبة لأحداث (١١) سبتمبر ٢٠٠١، حيث بلغت النسبة أدناها ٣,٩٪، ثم أخذت في الإرتفاع إلي أن وصلت إلي أقصاها ٦,٧٪ في عام ٢٠١٤، ثم تراجعت إلي أن وصلت إلي أدناها مرة أخري ٦,٦٪ عام ٢٠١٥.

<u>الفترة الثالثة (٢٠١٦-٢٠٢١):</u> هي الفترة المصاحبة لتحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، حيث بلغت النسبة أدناها في هذه الفترة ٥,٤٪، ولكن من بعد ذلك إرتفعت النسبة في عام ٢٠١٧ إلى ٩,٢٪ بفعل تحرير سعر الصرف، وبلغت أقصاها ١٠,٨٪ في عام ٢٠١٨، ثم تراجعت إلي ٧,٦٪ في عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا، ثم ارتفعت إلي ٨,١٪ في عام ٢٠٢١.

المحور الثالث

تحليل تدفقات العاملين في الخارج عالمياً

تؤدي تدفقات العاملين في الخارج دوراً اقتصادياً هاماً في اقتصادات الدول، وخاصة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل كمصر والهند وباكستان والفلبين....إلخ، وقد يستخدم الأفراد جزء منها فى دفع نفقات المعيشة أو استخدامها في تقديم قروض للشركات إذا تم ادخارها بدلاً من إنفاقها، مما دفع بعض البنوك إلى إنشاء فروع لها في الخارج لتسهيل تحويل الحوالات، حيث يلاحظ أن المهاجرين العائدين من العمل في الخارج لديهم ميل أكبر لتطوير أعمالهم التجارية، حيث أنهم قد رأوا كيف تدار الشركات في الدول المتقدمة ويمكنهم التعرف على الاتجاهات داخل دولتهم الأم وإنشاء شركات للاستفادة من الفرص المتاحة فيها(١).

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال **النقاط التالية**:

١- أهمية تحويلات العاملين في الخارج إلي الدول النامية:

من الصعب تتبع كيف يتم إنفاق أموال تحويلات العاملين بالخارج لأنها تحويلات خاصة، ويعتقد بعض الاقتصاديين أن المستفيدين يستخدمون الأموال لشراء الضروريات مثل الطعام والملبس والمسكن، وهذه المشتريات ليست استثمارات بالمعنى الدقيق للكلمة (شراء قميص ليس هو نفسه الاستثمار في مصنع لإنتاج القمصان)، وهو ما لن يحفز التنمية الاقتصادية، وقد تساعد تحويلات العاملين في تطوير النظام المالي المحلي، حيث يتم إرسال الحوالات من خلال شركات التحويل الإلكتروني أو إرسالها إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى(٢).

وتعد التحويلات المالية للعاملين في الخارج للعديد من الدول النامية مصدرًا مهمًا للأموال التي تشتد الحاجة إليها، وأحياناً قد يتجاوز حجمها المساعدات والقروض الممنوحة من الدول المتقدمة ولا يتجاوزها سوى الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تتيح هذه التحويلات للدول القدرة على تمويل برامج التنمية بطريقتها الخاصة وتعلم كيفية استخدامها بشكل فعال، وهذا يتطلب من الدولة تطوير سياسات تعزز النمو المستدام وعدم تركيز النمو في المدن فقط(٣).

٢- أهمية تدفقات العاملين بالخارج إلي الإيرادات السياحية والاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً:

أصبحت تحويلات العاملين في الخارج تشكل رافداً مهماً لتدفق النقد الأجنبي علي مستوي العالم، وأصبحت تنافس قطاعات اقتصادية كبيرة كالسياحة، فبلغت الإيرادات السياحية نحو ١٨٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٩(٤)، بينما بلغت تحويلات العاملين في الخارج نحو ٧١٩ مليار دولار في نفس العام أي بنسبة ٤٠٪ من الإيرادات السياحية(٥)، ولكن في عام ٢٠٢٠ تأثرت السياحة بصورة كبيرة

---

(1) **Exploratory Paper: Mechanisms for Diaspora** United Nations Capital Development Fund. " **Finance**," p.11

(2) Blessing Adada Gaia. " **Issues in the Compilations and Analysis of Remittances in BPM6** Bank for International Settlements, February 2020, P.3.

(3) United Nations Department of Economic and Social Affairs, "**Remittances Matter: 8 Facts You Didn't Know About the Money Migrants Send Back Home**".

(٤) تقرير منظمة السياحة العالمية، ٢٠١٩.

(٥) تقرير البنك الدولي، ٢٠١٩.

بجائحة كوفيد ١٩، حيث قدرت منظمة السياحة العالمية حجم الخسائر لهذا القطاع في هذا العام بنحو ٧٨٪، أي أن الإيرادات السياحية تراجعت فبلغت نحو ٤٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، بينما بلغت تحويلات العاملين في الخارج نحو ٧٠٢ مليار دولار في هذا العام أي بنسبة ١٧٥,٥٪ من الإيرادات السياحية أي أنها تفوقت علي الإيرادات السياحية ولأول مرة في التاريخ.

وفي نفس الوقت بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر علي مستوي العالم نحو ١٤٥٣ مليار دولار في عام ٢٠١٩، وبلغت نسبة تحويلات العاملين بالخارج منه نحو ٤٩,٥٪، وتراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلي نحو ٩٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا، مما أدي إلي إرتفاع نسبة تحويلات العاملين بالخارج إلي الاستثمار الأجنبي فبلغت ٧٥,٥٪[١].

٣- أثر جائحة كورونا على تدفقات العاملين بالخارج في الاقتصاد العالمي:

أثبتت تدفقات التحويلات المالية العالمية خلال جائحة كوفيد-١٩ أنها أكثر مرونة مما كان متوقعاً، وينطبق هذا بشكل خاص على التدفقات الوافدة إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل.

ووفقاً لتقرير البنك الدولي، فقد بلغت إجمالي التحويلات العالمية ٧٠٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، متراجعة من ٧١٩ مليار دولار في عام ٢٠١٩، وتم نقل ٥٤٠ مليار دولار إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل في عام ٢٠٢٠، ومتراجعة من ٥٤٨ مليار دولار في عام ٢٠١٩.

وفي الوقت الذي انخفض فيه إجمالي تدفق التحويلات، زادت في بعض الدول بالفعل خلال الأزمة بشكل كبير، ومن بين هذه الدول المكسيك، ثالث أكبر مستقبل للتحويلات في العالم، بالإضافة إلى مصر وباكستان وبنجلاديش، التي تأتي في الترتيب من الخامس إلى الثامن، حيث كانت باكستان أكثر دول العالم نمواً في التحويلات، وجاءت مصر في المركز الثالث.

ومن بين الدول النامية، سجلت الهند والفلبين بعضاً من أصغر الخسائر في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، بنسبة ٠,٢٪ و٠,٧٪ على التوالي، كما يلاحظ أن الانخفاض الطفيف كان أمراً غير معتاد بالنسبة للفلبين وهي رابع أكبر متلق للتحويلات في العالم: ففي السنوات العشر الماضية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١)، أظهر تدفق التحويلات إليها زيادة سنوية من ٣٪ إلى ٩٪ تقريباً.

وتعتبر الدول المتقدمة هي أيضاً مستقبلة للتحويلات، حيث يظهر وجود فرنسا وألمانيا في المراكز العشرة الأولى، ومع ذلك، فإن تدفقات التحويلات المالية عادة ما تكون أقل أهمية بالنسبة لاقتصاداتها، حيث تشكل التحويلات أقل من ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي فيها، وكذلك في الصين في عام ٢٠٢٠، وفي بقية الدول العشرة الأولى فتراوحت هذه النسبة من ٣٪ إلى نحو ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهي أعلى نسبة في باكستان (٩,٩٪) والفلبين ٩,٦%.

وحسب تصنيف البنك الدولي فإن الدول الأكثر اعتماداً على تدفق التحويلات هي تونغا (٣٧,٧٪ من الناتج المحلي) وكذلك الصومال (٣٥,٣٪ من الناتج المحلي) ولبنان (٣٢,٩٪ من الناتج المحلي) وهاييتي (٢٥٪ من الناتج المحلي) وذلك في عام ٢٠٢٠[٢].

(١) احصاءات البنك الدولي، عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠.
(٢) تقرير البنك الدولي، ٢٠٢٠.

٤- تطور تدفقات العاملين في الخارج لأكبر عشر دول مستقبلة:

٤-١- أهم الدول المصدرة لتحويلات العاملين في الخارج:

أشار تقرير البنك الدولي بأن الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر لتحويلات العاملين المغتربين المالية في العالم.. تليها "الإمارات" و"السعودية، وذلك في عام ٢٠٢٠.

وقال التقرير بأن الدول منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل تلقت تحويلات مالية بقيمة ٥٤٠ مليار دولار في ٢٠٢٠، وبتراجع قدره ٨ مليارات دولار عن عام ٢٠١٩ .

وتصدرت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول المصدرة للتحويلات المالية في عام ٢٠٢٠ بقيمة ٦٨ مليار دولار، وجاءت الإمارات في المركز الثاني عالمياً بـ ٤٣,٢ مليار دولار، وتليها السعودية في المركز الثالث بتحويلات بلغت ٣٤,٦ مليار دولار، ثم سويسرا بـ٢٨ مليار دولار، فألمانيا بـ٢٢ مليار دولار، ويتوقع البنك الدولي إرتفاع هذه التحويلات بنسبة٢,٢٪ عام ٢٠٢٢ بدعم من إنتعاش نمو الاقتصاد العالمي [١].

٤-٢- أهم الدول المستقبلة لتحويلات العاملين في الخارج:

تؤدي التحويلات المالية دوراً هاماً في اقتصادات العديد من الدول النامية، فهي تساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي ورفع المستوي المعيشي لسكانها، فقد بلغت التحويلات إلي هذه الدول نحو ٤٤١ مليار دولار في عام ٢٠١٥، ونحو ٥٢٨ مليار دولار في عام ٢٠١٨، ونحو ٥٤٨ مليار دولار في عام ٢٠١٩، والتي شارك فيها ٢٥٠ مليون عامل مهاجر، وبالنسبة لبعض الدول المتلقية الفردية، يمكن أن تصل التحويلات إلى ثلث ناتجها المحلي الإجمالي.

وتصدرت الهند أكبر الدول المستقبلة للتحويلات المالية بقيمة ٨٣,١ مليار دولار، وتليها الصين ٦٩,٥ مليار دولار، ثم المكسيك ٤٢,٩ مليار دولار، فالفلبين بـ٣٤,٩ مليار دولار، ومصر بـ ٢٩,٦ مليار دولار، فباكستان بنحو ٢٦,١ مليار دولار، وذلك في عام ٢٠٢٠.

ويبين جدول (٩) تطور تحويلات العاملين بالخارج لأكبر (١١) دولة في العالم:

جدول (٩)

تطور تحويلات العاملين بالخارج لأكبر (١١) دولة في العالم خلال (٢٠١٢-٢٠١٩) "مليار دولار"

الدولة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الهند	٦٨,٨	٧٠	٧١	٧٢,٢	٦٢,٧	٦٩	٧٨,٦	٨٢,٢
الصين	٥٨	٥٩,٥	٦١,٥	٦٣,٩	٦١	٦٤	٦٧,٤	٧٠,٣
المكسيك	٢٣,٤	٢٣	٢٤,٥	٢٥,٧	٢٨,٥	٣١	٣٥,٧	٣٨,٧
الفلبين	٢٤,٦	٢٦,٧	٢٧,٩	٢٩,٨	٢٩,٩	٣٣	٣٣,٨	٣٥,١
مصر	١٨,٤	١٩,٣	٢٠,٤	٢١,٩	١٧,٨	٢١,٨	٢٦,٩	٢٥,٨
نيجيريا	٢٠,٦	٢٠,٩	٢٠,٩	٢٠,٩	١٩	٢٢	٢٤,٣	٢٥,٤
باكستان	١٤	١٤,٦	١٧,٨	٢٠,١	١٩,٨	٢٠	٢١	٢١,٩
بنجلاديش	١٤,٢	١٣,٩	١٥,١	١٥,٨	١٣,٧	١٣	١٥,٥	١٧,٥
فيتنام	١٠	١١	١١,٨	١٢,٣	١٣,٤	١٤	١٥,٩	١٦,٧
أوكرانيا	٤,٨	٥,٣	٥,٥	٩,٣	١٠,٢	١٠,٨	١١,٣	١٥,٩
نيبال	٥,٩	٦	٥,٣	٥,٨	٦,٤	٦,٧	٨,١	٥,٢

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من جدول (٩) السابق: أن الهند تظل المتصدرة في تلقي التحويلات، فبلغت التحويلات إلى الهند نحو ٦٨,٨ مليار دولار عام ٢٠١٢، ونحو ٦٢,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٦، ونحو ٦٩ مليار دولار في عام ٢٠١٧، ونحو ٧٨,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٨، ونحو ٨٢,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٩، وكانت الصين من أكبر المتلقين الآخرين في عام ٢٠١٩ بتحويلات بلغت ٧٠,٣ مليار دولار، والمكسيك بنحو ٣٨,٧ مليار دولار، والفلبين بنحو ٣٥,١ مليار دولار، ومصر ٢٦,٨ مليار دولار.

([١]) تقرير البنك الدولي، ٢٠٢٠.

المحور الرابع

قياس العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وتحويلات العاملين في الخارج

أولاً: بناء النموذج القياسي (Model Construction):

من أجل دراسة الأثر طويل المدى للعلاقة التبادلية بين تدفقات تحويلات العاملين بالخارج ومستوي سعر الصرف في مصر، أي هل يدفع ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة الجنيه) إلى تشجيع العاملين بالخارج علي زيادة تحويل عائدات عملهم بالعملات الأجنبية (العملات الصعبة) إلي داخل مصر للاستفادة من ارتفاع سعر الصرف، وهل يمكن لهذه التحويلات بالعملات الأجنبية أن تدفع إلى انخفاض سعر الصرف (ارتفاع قيمة الجنيه) نتيجة زيادة المعروض من هذه العملات، وبالتالي الوصول إلى نوعاً من التوازن. وللإجابة على ذلك، قامت الدراسة ببناء نموذج معادلات آنية (**Simultaneous Equation Model**) مكون من معادلتين لبحث العلاقة التبادلية، وقد تم الاعتماد في تقدير هذا النموذج على بيانات سلاسل زمنية سنوية خلال الفترة (١٩٧٧-٢٠٢٠) بإجمالي ٤٤ مشاهدة، كما تم الحصول على البيانات من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

- **معادلة سعر الصرف:**

بناء على الأدبيات السابقة الخاصة بمحددات سعر الصرف، فتم الاعتماد على النموذج التالي في الشكل الخطى لتوضيح تأثير تدفقات التحويلات الشخصية (كأحد محددات سعر الصرف) على مستوى سعر الصرف في مصر، كما هو موضح في **المعادلة التالية**:

$$EX_t = \gamma_0 + \gamma_1 R_t + \gamma_2 INF_t + \gamma_3 RIR_t + \gamma_4 MS_t + \gamma_5 GDP_{C_t} + \gamma_6 SAV_t + \epsilon_t \quad (1)$$

حيث (EX_t) تمثل المتغير التابع وهو سعر الصرف في الزمن t، حيث $(t=1, 2, \ldots, n)$، γ_0 تمثل ثابت الدالة، (R_t) تمثل المتغير المستقل المستهدف لدينا وهو مستوي تدفقات التحويلات الشخصية في الزمن t، أما المعاملات من (γ_2) إلى (γ_6) فتُشير معاملات المتغيرات الضابطة، والتي تمثل محددات محتملة لسعر الصرف بخلاف مستوى التحويلات الشخصية، واستنادا إلى الأدبيات السابقة، يتم تضمين مستوى التضخم (INF)، وسعر الفائدة الحقيقي (RIR)، ونمو المعروض النقدي (MS)، ونمو دخل الأفراد الحقيقي (GDP_C)، وأخيراً مستوي الادخار (SAV) كمتغيرات ضابطة، وأخيراً (ϵ_t) تمثل حد الخطأ بصفاته المعتادة.

فمن المتوقع أن يؤدي زيادة التحويلات الشخصية للعاملين بالخارج إلى انخفاض سعر الصرف الرسمي داخل مصر (انخفاض قيمة الدولار وارتفاع قيمة الجنيه)، فنظراً لأن تحويلات العاملين بالخارج تعد أكبر مصدر من مصادر العملة الأجنبية في مصر، وبالتالي فهي تتحكم نسبياً في حركة سعر الصرف، وعليه قد يؤدي زيادة التحويلات الشخصية إلى زيادة المعروض النقدي من الدولار، مما يؤدي إلى ثبات سعر الصرف أو حتى اتجاهه نحو الانخفاض، ومن ثم يتوقع أن تكون إشارة المعامل (γ_1) سالبة.

وكذلك تؤدي زيادة نمو المعروض النقدي، وما يرتبط به من ارتفاع مستويات التضخم، إلى ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة الجنيه)، نظراً لزيادة الطلب المدعوم بقوة شرائية (عرض نقدي) بشكل أكبر من قدرة الاقتصاد على توفير عملات أجنبية كافية لاستيراد السلع اللازمة لتلبية هذا الطلب، ومن ثم يزداد الطلب على العملات الأجنبية بشكل أكبر من المعروض منه، ومن ثم انخفاض قيمه الجنيه وارتفاع قيمة الدولار.

وبنفس المنطق تؤدي زيادة نمو الدخل الحقيقي للأفراد إلي زيادة الطلب، وفي المقابل سيؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى زيادة الطلب على الاستثمار في العملة المحلية أكثر من العملات الأخرى، وسيؤدي إرتفاع معدل الفائدة إلي زيادة قيمة الجنيه مقابل الدولار، وبنفس المنطق مستوي الادخار، وبالتالي فمن المتوقع أن تكون إشارة المعلمات (γ_2)، (γ_4)، (γ_5) موجبة، بينما تكون إشارة المعلمتين (γ_3)، (γ_6) سالبة

- **معادلة تحويلات العامين بالخارج (الشخصية):**

لتوضيح العلاقة العكسية تم هنا إنشاء نموذج ليوضح تأثير سعر الصرف على تدفقات التحويلات الشخصية إلى مصر، كما هو موضح في **المعادلة التالية**:

$$R_t = \lambda_0 + \lambda_1 EX_t + \lambda_2 INF_t + \lambda_3 RIR_t + \lambda_4 POV_t + \lambda_5 Gini_t + \lambda_6 CON_t + \varepsilon_t \quad (2)$$

وهنا أصبحت التحويلات الشخصية (R_t) المتغير التابع، بينما تحول سعر الصرف الرسمي في الزمن t إلي المتغير المستقل المستهدف، أما المعاملات من (λ_2) إلى (λ_6) فتُشير معاملات المتغيرات الضابطة، والتي تمثل محددات محتملة للتحويلات الشخصية بخلاف مستوى سعر الصرف الرسمي، واستنادا إلى الأدبيات السابقة، يتم تضمين مستوى التضخم (INF)، وسعر الفائدة الحقيقي (RIR)، ومستوي الفقر (POV)، وسوء توزيع الدخل $(Gini)$، وأخيراً نمو الانفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية (CON) كمتغيرات ضابطة. وأخيراً (ε_t) تمثل حد الخطأ بصفاته المعتادة.

ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع سعر الصرف الرسمي داخل مصر (ارتفاع قيمة الدولار وانخفاض قيمة الجنيه) إلى زيادة التحويلات الشخصية للعاملين بالخارج، ولأن ذلك سيؤدي لزيادة عدد الوحدات النقدية بالجنيه مقابل الدولار، ومن ثم سيشجع ذلك العاملين علي زيادة تحويلاتهم للاستفادة من ذلك الوضع، والحصول على وحدات بالجنيه أكثر يمكن إدخارها بمعدلات فائدة مرتفعة أو استثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة المفضلة لدي المصريين كشراء العقارات أو الأراضي أو الذهب، ومن ثم يتوقع أن تكون إشارة المعامل (λ_2) موجبة.

كذلك يؤدي ارتفاع مستوي التضخم داخل مصر إلي دفع العاملين بالخارج إلي زيادة تحويلاتهم من العملات الأجنبية إلى أسرهم داخل مصر لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة، كما أن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يُشجع العاملين بالخارج علي زيادة تحويلاتهم لادخارها في البنوك المصرية للاستفادة من عوائد الادخار المرتفعة، ومثل التضخم، تدفع مستويات الفقر وسوء توزيع الدخل المرتفعة العاملين بالخارج الى زيادة تحويلاتهم من العملات الأجنبية إلى أسرهم لمساعدتهم على رفع مستويات معيشتهم ومواجهة تكاليف المعيشة، وأخيراً تؤدي زيادة نفقات الاستهلاك للأسر المعيشية إلى زيادة مستوي التحويلات الشخصية لتغطية هذه الزيادة، وبالتالي يتوقع أن تكون إشارة المعاملات من (λ_2) إلى (λ_6) موجبة.

- **نموذج المعادلات الأنية:**

باختصار، تم إنشاء نموذج للمعادلات الأنية مكون من معادلتين لتقدير العلاقة التبادلية المقترحة بين تحويلات العاملين بالخارج وسعر الصرف في مصر على **النحو التالي**:

$$EX_t = \gamma_0 + \gamma_1 R_t + \gamma_2 INF_t + \gamma_3 RIR_t + \gamma_4 MS_t + \gamma_5 GDP_{C_t} + \gamma_6 SAV_t + \epsilon_t \quad (1)$$

$$R_t = \lambda_0 + \lambda_1 EX_t + \lambda_2 INF_t + \lambda_3 RIR_t + \lambda_4 POV_t + \lambda_5 Gini_t + \lambda_6 CON_t + \varepsilon_t \quad (2)$$

كما تنقسم متغيرات النموذج الأني ما بين متغيرات داخلية (أي المتغيرات الي يتم تحديدها بقوي من داخل النموذج) ومتغيرات خارجية (أي المتغيرات التي يتم تحديدها بقوي من خارج النموذج)، حيث تمثل المتغيرات الداخلية هنا سعر الصرف، والتحويلات الشخصية، بينما تمثل المتغيرات الخارجية باقي متغيرات النموذج بالإضافة إلى ثابت الدالة، وتسمي المتغيرات الخارجية هنا بمتغيرات الأداة (**Instrumental Variables**)، وهنا قبل اعتماد النموذج ينبغي أولاً التأكد من حسن توصيفه (أي ما إذا كانت المتغيرات المستقلة في علاقتها مع المتغير التابع تتبع الشكل الخطي أم غير خطي)؛ وعليه تم استخدام اختبار (**Auxiliary Regression**) والخاص باختبار عدم الخطية وتوصيف النموذج. والذي أظهر أن كافة المتغيرات الخارجية تتبع الشكل الخطي في علاقتها بالمتغيرات الداخلية.

ثانياً: بيانات النموذج القياسي (Data)[١]:

اعتمد البحث على عدد كبير من المتغيرات، لتقييم العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وتحويلات العاملين بالخارج، وكان مصدر هذه البيانات البنك الدولي والبنك المركزي المصري، وأهم هذه المتغيرات، **ما يلي**:

- **بالنسبة للمتغيرات الداخلية:** فقد تم التعبير عن سعر الصرف باستخدام مؤشر سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار متوسط الفترة)، بينما تم التعبير عن التحويلات الشخصية بمؤشر التحويلات الشخصية المستلمة (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي).
- **أما بالنسبة للمتغيرات الخارجية:** تم استخدام معدل التضخم (%)، وسعر الفائدة الحقيقي (%)، ونمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% سنوياً)، والنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي (% سنوياً)، وإجمالي الادخار (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)، ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (١,٩ دولار في اليوم)، ومعامل جيني، والإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر (% النمو السنوي).

وفى النهاية يعرض جدول (A) بالمحق وصف موجز للمتغيرات المستخدمة بالتحليل ورموزها ومصادر البيانات، ويوضح جدول (١٠) و(١١) التوصيف الإحصائي ومصفوفة الإرتباط بين المتغيرات على الترتيب.

Table (10): Descriptive statistics for variables (1977 – 2020)

	Unit	*Obs.*	*Mean*	*Median*	*Std. Dev.*	*Min*	*Max*
Dependent Variable:							
Exchange rate	*(LCU per US$)*	44	4.7687	3.3937	4.599	0.3913	17.783
Remittances received	*(% of GDP)*	44	7.4365	6.4229	3.107	2.8566	14.583
Control Variables:							
Inflation	*(annual %)*	44	11.139	11.324	6.062	-2.1982	24.731
Real Interest rate	*(%)*	44	3.0886	2.6319	5.276	-9.3116	17.585
Broad money growth	*(annual %)*	44	18.589	17.901	9.116	5.6636	51.419
GDP per capita	*(annual %)*	44	2.8656	2.5830	2.026	-1.1464	7.3654
Gross Saving	*(Current LCU)*	44	1.3e+11	5.6e+10	1.8e+11	1.7e+9	8.1e+11
Poverty	*(% of population)*	44	8.3273	5.3139	6.343	1.5257	20.455
Gini index	*0 - 1*	44	43.643	44.050	2.120	39.9	47.3
Cons Expenditure	*(annual % growth)*	44	3.9788	4.1532	2.630	-5.5361	11.240

(١) الملحق، جدول (E).

Table (11): Correlation matrix between variables, 1977 - 2020:

		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)
EX	**(1)**	1									
R	**(2)**	-0.1108	1								
INF	**(3)**	0.1202	0.5204[a]	1							
RIR	**(4)**	-0.1196	-0.3250[b]	-0.8988[a]	1						
MS	**(5)**	-0.2313	0.4939[a]	0.2278	-0.2394	1					
GDPc	**(6)**	-0.2475	0.1308	-0.0220	-0.0642	0.3912[a]	1				
SAV	**(7)**	0.9286[a]	-0.0457	0.1255	-0.1692	-0.2063	-0.1778	1			
POV	**(8)**	-0.6832[a]	0.6016[a]	0.2082	-0.1766	0.6008[a]	0.5169[a]	-0.5622[a]	1		
Gini	**(9)**	0.8208[a]	-0.4668[a]	-0.1214	0.0576	-0.4648[a]	-0.4619[a]	0.7365[a]	-0.9426[a]	1	
CON	**(10)**	-0.0034	-0.1130	-0.1206	0.0802	-0.0238	0.0912	0.0014	-0.1357	0.1353	1

***Note*:** - a, b, c indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

ويهدف جدول (١٠) بجانب الشكل البياني (A) للمتغيرات بالملحق إلى وصف السمات الرئيسية لمتغيرات الدراسة، فبالنسبة للمتغيرات الداخلية فيلاحظ من الشكل (A) أن سعر الصرف الرسمي يأخذ اتجاه عام صاعد باستمرار خلال الفترة، حيث ارتفع من (٠,٣٩١٣) جنيه لكل دولار عام ١٩٧٧ إلى ١٧,٧٨٣ جنيه لكل دولار عام ٢٠٢٠، مع ملاحظة وجود تغيرات هيكلية عميقة فيه خلال أعوام ١٩٩١ بسبب اتباع مصر لبرنامج اصلاح اقتصادي، وعام ٢٠٠٣، وعام ٢٠١٦ بسبب تحرير سعر الصرف، أما بالنسبة للتحويلات الشخصية فيلاحظ من الشكل أنها تتأثر بشدة بالتغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، ويمكن تقسيمها الى العديد من الفترات بناء على اتجاه التحويلات، حيث الفترة الأولي (١٩٧٧-١٩٩٢) وهذه الفترة تتميز بتقلبات كبيرة في التحويلات الشخصية من عام لأخر، ولكن في نهاية هذه الفترة وصلت التحويلات الشخصية لأعلي مستوي له على الإطلاق ليصل لـ ١٤,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، أما الفترة الثانية (١٩٩٢-٢٠٠٠)، فيلاحظ أنه بعد عام ١٩٩٢ بدأت التحويلات الشخصية تأخذ اتجاه هابط حتي وصلت لأدني قيمة لها علي الإطلاق لتصل لـ ٢,٩٪ من إجمالي الناتج عام ٢٠٠٠.

أما الفترة الثالثة (٢٠٠٠-٢٠١٦) وفيها تحول اتجاه التحويلات من هبوطي الى صعودي لتصل إلى ٥,٦٪ من إجمالي الناتج عام ٢٠١٦، وقد أدى تحرير سعر الصرف في شهر نوفمبر لعام ٢٠١٦ إلى حدوث تغيرات هيكلية عميقة في الاقتصاد المصري، حيث قفز سعر الصرف من ٧ جنيه إلي ١٧ جنيه لكل دولار، مع ارتفاع معدل الفائدة على الودائع المصرية ليصل إلى ٢٠٪، مما شجع العاملين بالخارج علي زيادة تحويلاتهم الشخصية للاستفادة من هذا الوضع المرتفع، وعليه حدثت قفزة كبيرة في التحويلات لتصل عام ٢٠١٧ إلى ١٠,٥٪ من إجمالي الناتج، أي تضاعفت التحويلات الشخصية عن العام السابق مباشرة. ولكن للأسف بدأت نسبة التحويلات في الانخفاض بعد ذلك لتصل إلى ٨,١٪ عام ٢٠٢٠، وقد يرجع ذلك لعدة عوامل منها تحقيق مصر لمعدلات نمو عالية خلال تلك الفترة، وبالتالي زيادة حجم الناتج بشكل كبير مع ثبات حجم العمالة المصرية بالخارج، وبالتالي انخفاض نسبة مساهمتها في الناتج، وقد يرجع أيضاً إلى ارتفاع مستويات التضخم والانخفاض التدريجي لسعر الصرف في مصر خلال هذه الفترة الأمر الذي أخاف العاملين بالخارج، وفضلوا الاحتفاظ بتحويلاتهم الشخصية بالعملات الجنبية وعدم تحويلها لضبابية المشهد الاقتصادي في مصر، وكذلك أثر جائحة كورونا وتداعياتها علي الاقتصاد العالمي والمحلي.

أما بالنسبة للمتغيرات الخارجية فهي تعكس مستوي الأداء الاقتصادي المصري علي المدي الطويل، فخلال 44 عام بلغ متوسط معدل التضخم بمصر ١١,١٢٪ سنوياً، وسعر الفائدة الحقيقي ٣,١٪، ونمو المعروض النقدي ١٨,٦٪ سنوياً، ونمو الإنفاق الاستهلاكي العائلي 3.98% سنوياً، ونمو دخل الفرد الحقيقي ٢,٩٪ سنوياً، كما نجد اتجاه عام طويل الأجل تصاعدي لحجم الادخار، وعدم المساواة في توزيع الدخل بمصر، في مقابل تحقيق مصر لاتجاه عام هبوطي طويل الأجل لمعدل الفقر.

وفى جدول (١١) يلاحظ وجود إرتباط عكسي ضعيف جداً وغير دال إحصائياً يعادل (-١١,١٪) بين سعر الصرف الرسمي والتحويلات الشخصية، وقد يرجع هذا الإرتباط الضعيف بسبب التغيرات الهيكلية التي حدثت على سلسلة سعر الصرف خلال هذه الفترة الطويلة، مع تأثر سلسلة التحويلات الشخصية بالتقلبات الاقتصادية على المستوي المحلي والدولي، كما يلاحظ أن أكثر المتغيرات الخارجية إرتباطا بسعر الصرف كانت حجم الادخار بمعامل إرتباط (٩٢,٩٪)، يليه نمو دخل الفرد (-٢٤,٨٪)، ثم نمو المعروض النقدي (-٢٣,١٪)، ثم مستوي التضخم (١٢,٠٢٪)، وأخيراً سعر الفائدة الحقيقي (-١١,٩٪)، أما بالنسبة للتحويلات الشخصية، فكانت أكثر المتغيرات الخارجية إرتباطا بها كانت مستوي الفقر (٦٠,٢٪)، يليه مستوي التضخم (٥٢,٠٤٪)، ثم معامل جيني (-٤٦,٧٪)، ثم سعر الفائدة الحقيقي (-٣٢,٥٪)، وأخيراً نمو النفقات الاستهلاكية العائلية (-١١,٣٪).

ثالثاً: الأسلوب القياسي والنتائج (Empirical methodology & Results):

يمكن دراسة النظام الذي يتكون من معادلتين باستخدام شروط الرتبة والترتيب المعتادة (**Rank and Order Conditions**)، ومن الواضح أن المعادلتين محددة بأكثر من اللازم (**Overidentified**)، وبشكل عام، يمكن استخدام طرق عدة لتقدير نظام المعادلات الأنية، ولكن هنا سيتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاثة مراحل (3SLS) لتقدير النموذج الأني الحالي. حيث تأخذ هذه الطريقة في اعتبارها عند تقدير كل معادلة كامل النمذجة الاحصائية للمعادلات الأخرى بالنموذج، ولذلك تسمي هذه الطريقة "بطريقة المعلومات الكاملة"، وهي بذلك بالطبع أكثر كفاءة من طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) والتي تسمي "بطريقة المعلومات النأقصة" لأنها لا تأخذ في اعتبارها عند تقدير كل معادلة الشكل الرياضي لباقي معادلات النموذج. كذلك من المعروف أن 3SLS أكثر كفاءة من 2SLS في أنها تسمح بالإرتباطات بين الأخطاء غير الملاحظة عبر المعادلات المختلفة، وكذلك القيود بين معاملات المعادلات المختلفة، وبالتالي تحسن كفاءة التقدير من خلال الأخذ في الاعتبار حساب هذه الإرتباطات عبر المعادلات (**Wooldridge, 2002**). ونظراً لأن أسلوب 3SLS له نفس فروض أسلوب OLS، وبالتالي يلزم أن تكون كافة متغيرات النموذج ساكنة، وعليه تم التحقق من سكون المتغيرات في الخطوة التالية قبل تقدير النموذج.

أ- اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

تتمثل الخطوة الأولى في التحليل القياسي في التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة في النموذج، وذلك من أجل تجنب الانحدار الزائف. ويعتبر اختبار جذر الوحدة للتعرف على مدى سكون السلاسل الزمنية من أهم وأشهر الطرق التي تستخدم لاختبارات السكون، وكما هو مبين في Fuller (1976) فإن اختبارات جذر الوحدة ليست بالضرورة قوية وأنه من المستحسن استخدام اختبارات متعددة، وعليه تم استخدام اختباري ديكى فوللر الموسع (ADF)، وفيليب بيرون (PP) الأكثر استخداما في البحوث التطبيقية للكشف عن السكون وذلك للتحقق من قوة وثبات النتائج (**Robust**).

ويوضح الجدول (B) بملحق الدراسة نتائج السكون.

ومنذ Perron (1989) وأدبيات السلاسل الزمنية تؤكد على أهمية اختبارات الكسور الهيكلية (**Structure Breakpoints**) عند دراسة اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، حيث أوضح Perron أن وجود كسور هيكلية في السلاسل الزمنية تجعل اختبار (ADF) التقليدي ينحاز نحو عدم رفض فرض العدم، أي يكون متحيز باتجاه جذر وحدة كاذب، ولكن أشار كلاً من Nunes, et al. (1997)، Bai & Perron (1998) إلى ضرورة التأكد مسبقاً من وجود كسر في السلسلة، حيث إذا لم يكن هناك نقطة كسر (تغير هيكلي) وتم عمل لها اختبار جذر وحدة في ظل وجود كسر هيكلي، فستكون النتيجة هو كسر زائف (Spurious Break)، حيث يتجه اختبار جذر الوحدة هنا إلى تقدير نقطة كسر في منتصف السلسلة، بالرغم من أن نقطة الكسر لا وجود لها في الواقع.

لذلك اختبارات جذر الوحدة لا يمكن التعويل عليها في الحالات التالية: i) عند وجود نقطة كسر (تغير هيكلي) ولم تشمل في انحدار الاختبار، ii) إذا كانت نقطة الكسر غير موجودة وتم ضمها في انحدار الاختبار، iii) استخدام تاريخ غير صحيح لنقطة الكسر في انحدار الاختبار (وذلك بالطبع في الاختبارات التي تكون فيها نقطة الكسر محددة خارجياً (exogenously)). لذلك أشارت دراسة Shrestha & **Chowdhuiy (2005)** إلى ضرورة قيام الباحث بتطبيق حكم معين على أساس النظرية الاقتصادية من أجل وضع افتراضات حول طبيعة السلاسل الزمنية. ومن هنا بالاعتماد على الشكل (A) سوف يتم عمل اختبارات جذر وحدة التقليدي على كافة متغيرات النموذج فيما عدا متغيري سعر الصرف، ومستوي الادخار والذي سيتم اختبار سكونهم في ظل وجود تغير هيكلي حيث نتوقع من الشكل أن تكون عام 2016 نتيجة لصدمة تحرير سعر الصرف.

وعليه تم الاعتماد على اختبار **Dickey-Fuller with breakpoint** واختبار **Zivot & Andrews** (1992) والتي تمثل تطوير لاختبار Perron وذلك عندما يكون هناك كسر هيكلي واحد فقط داخلي (**Endogenously**) أي غير معروف، ويوضح جدول (C) نتائج السكون مع وجود كسر هيكلي، هذا بالإضافة للشكل (B) والذي يوضح الكسر الهيكلي في كل اختبار.

ويتضح من نتائج السكون بالجدول (B) اتفاق اختبار (*ADF*) و (*PP*) على أن متغيرات (مستوي التضخم، وسعر الفائدة الحقيقي، ونمو المعروض النقدي، ونمو دخل الفرد، ومستوي الفقر، ونمو الإنفاق الإستهلاكي) كانت ساكنة عند المستوي (Level)، أي أنهم متكامل من الدرجة I(0). في المقابل كان متغيري (التحويلات الشخصية، ومعامل جيني) غير ساكنين عند المستوى، ولكنهما أصبحا ساكنين عند استخدام الفرق الأول (**First Difference**)؛ أي أنهما أصبحا متكاملين من الدرجة I(1).

كذلك أظهر نتائج السكون بالجدول (C) اتفاق كلاً من اختبار **Dickey-Fuller** واختبار Zivot & Andrews على أن متغير (سعر الصرف) ساكن عند المستوي (Level)، أي أنه متكامل من الدرجة I(0)، وكانت سنة الكسر الهيكلي هو عام ٢٠١٦، وكذلك اتفاق الاختبارين علي أن متغير (مستوي الادخار) كان غير ساكن عند المستوي، ولكنه أصبح ساكن عند استخدام الفرق الأول؛ أي أنه أصبح متكامل من الدرجة I(1). وكانت سنة الكسر عام ٢٠١٧، وهو ما يوضحه الشكل (B)، وقد نتج هذا الكسر في السلسلتين نتيجة صدمة تحرير سعر الصرف.

والخلاصة: أكدت هذه الاختبارات أن متغيرات نموذج الدراسة ساكنة باستثناء متغيرات (التحويلات الشخصية، ومعامل جيني، ومستوي الادخار)، وبالتالي سيتطلب أخذ الفرق الأول لهذه المتغيرات غير الساكنة لتحويلها إلى ساكنة، وذلك لإمكانية تطبيق أسلوب المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل (3SLS).

ب- الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests):

قبل تقدير المعاملات ينبغي التأكد من جودة النموذج الأني المستخدم في التحليل وخلوه من مشاكل القياس المختلفة، وذلك للاطمئنان إلى النتائج المتحصلة، وفى هذا الصدد اشارات الاختبارات التشخيصية الموضحة بالجدول (D) بالملحق إلى خلو النموذج القياسي المقدرة من مشكلة الإرتباط التسلسلي بين البواقي، وكذلك مشكلة عدم ثبات التباين، كما تدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وأن النموذج موصف بشكل ملائم (صحة الشكل الدالي للنموذج)، وترتيباً على نتائج هذه الاختبارات يمكن اتخاذ قرار بصلاحية استخدام هذا النموذج الأني في تقدير العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والتحويلات الشخصية.

ج- نتائج تقدير المعادلة الأولي (معادلة سعر الصرف):

Table (12): The impact of Remittances received on Exchange rate:

Dependent Variable: *Exchange Rate (LCU per US$)*

Method: *Three stage least square (3SLS)*

Instruments variables: *Constant, Inflation, Real Interest rate, Broad money growth, GDP per capita, Gross Saving, Poverty, Gini index, Cons. Expenditure, dum_2017, dum_2019, dum_1993*

	Coefficient	***Std. Error***	***t-Statistic***	***Prob.***
Remittances received	**-0.31785**	**0.0865**	**-3.6749**	**0.001*****
Inflation	0.19720	0.0814	2.4217	0.018**
Real Interest rate	0.22830	0.0818	2.7902	0.007***
Broad money growth	0.03309	0.0223	1.4818	0.143
GDP per capita	-0.08619	0.0828	-1.0410	0.301
Gross Saving	0.00000	0.0000	24.997	0.000***
Dummy 2017	8.19843	1.0735	7.6372	0.000***
Constant	0.66760	1.0635	0.6277	0.532
		key regression statistics		
R-squared	0.9523	Obs.		44
Adjusted R-squared	0.9429	Durbin-Watson stat.		1.4899

Note**:** - ***, **, * indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

وهنا يتضح من الجدول (١٢) العديد من النتائج المثيرة للإهتمام؛ فيتضح وجود تأثير سلبي لزيادة التحويلات الشخصية للعاملين بالخارج على سعر الصرف الرسمي في مصر، فطبقاً لمعامل الانحدار يؤدي زيادة التحويلات الشخصية بنسبة ١٪ من اجمالي الناتج المحلي الي انخفاض سعر الصرف الرسمي بمصر (ارتفاع قيمة الجنيه) بمقدار ٠,٣١٧٩ جنيه لكل دولار في المتوسط في الأجل الطويل، وهو أمر منطقي فزيادة التحويلات الشخصية سيؤدي الي زيادة المعروض النقدي من العملات الأجنبية (وخاصة الدولار)، مما يساهم نسبياً في استقرار أسعار الصرف على المدي القصير، واتجاهه نحو الانخفاض على المدي الطويل.

ولكن في سياق قدرة التحويلات الشخصية على تخفيض سعر الصرف، يلاحظ أنها ضعيفة نسبياً، فطبقاً لمعامل الانحدار يتطلب خفض سعر الصرف الرسمي بمقدار جنيه مصري واحد زيادة التحويلات الشخصية بنسبة أكبر من ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة كبيرة جداً خاصة مع كبر حجم الاقتصاد المصري، وثبات نسبة العمالة المصرية بالخارج أو حتى تراجعها بسبب خطط دول الخليج لإحلال العمالة الوطنية لديها مقابل الأجنبية، وبالتالي فإن أهم دور لهذه التحويلات هو المحافظة على الاستقرار النسبي لسعر الصرف، باعتبار التحويلات الشخصية من أهم موارد العملة الصعبة في مصر، ولكن لا تصل لنسبة التأثير الكبير في سعر الصرف.

وبالانتقال للمتغيرات الضابطة؛ فيتضح وجود تأثير إيجابي لمستوي التضخم، والادخار على سعر الصرف، وهو أمر متفق مع النظرية الاقتصادية، وكذلك هناك تأثير إيجابي للمتغير الوهمي (2017) للسيطرة على صدمة سعر الصرف، مما يؤكد على دور تحرير سعر الصرف في رفع أسعار الصرف بشكل كبير. في المقابل لم يكن لنمو المعروض النقدي أو نمو الدخل الأفراد أي تأثير على سعر الصرف. ولكن الشيء المثير للاندهاش هو التأثير الإيجابي لسعر الفائدة الحقيقي على سعر الصرف، وهو الأمر غير المتفق مع النظرية الاقتصادية، فمن المفترض أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي لزيادة الطلب على الاستثمار في العملة المحلية، أكثر من العملات الأخرى، وبالتالي انخفاض سعر الصرف نتيجة زيادة قيمة الجنيه في مقابل الدولار. ولكن النتائج الإحصائية تعطي العكس، وقد يرجع ذلك لضعف أدوات البنك المركزي في السيطرة على الأوضاع الاقتصادية بالدول النامية ومنها مصر، وبالإضافة إلى ضبابية المشهد الاقتصادي المصري بعد ثورة عام ٢٠١١، ودخوله في موجات جامحة من التضخم، أثرت على القرارات الاقتصادية للمصريين لتجعلهم أكثر رغبة في الاستثمار في العملات الأجنبية أو الذهب أو العقارات والأراضي أكثر من رغبتهم من الاستثمار في الجنيه المصري من خلال الادخار.

وأخيراً بالنسبة إلى الإحصاءات العامة يتضح ارتفاع قيمة معامل التحديد المعدل ($\overline{R}^2$) لمعادلة سعر الصرف والتي تعادل ٩٤,٣٪، مما يُشير لارتفاع القوة التفسيرية للمعادلة، حيث تُفسر المتغيرات الخارجية بالمعادلة ٩٤,٣٪ من التغيرات التي تحدث في سعر الصرف الرسمي، أما باقي النسبة والبالغة ٥,٧٪ ترجع إلى الخطأ العشوائي والذي يرجع إلى العديد من المحددات الاقتصادية والمؤسسية الأخرى التي لم يتم إدراجها داخل المعادلة، وكذلك جاءت قيمة اختبار دربن- واطسون (DW-stat) المحسوبة أكبر من قيمة (DW) الجدولية، مما يؤكد عدم وجود إرتباط تسلسلي بين البواقي من الدرجة الأولي.

د- نتائج تقدير المعادلة الثانية (معادلة تحويلات العاملين بالخارج):

ويتضح من جدول (١٣)؛ وجود تأثير إيجابي لسعر الصرف الرسمي على التحويلات الشخصية للعاملين بالخارج إلى مصر. فطبقاً لمعامل الانحدار يؤدي ارتفاع سعر الصرف بجنيه واحد (أي زيادة عدد وحدات العملات المحلية مقابل الدولار بمقدار واحد جنيه) إلي زيادة مستوي التحويلات الشخصية إلى مصر بنسبة ٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط في الأجل الطويل، وهو أمر منطقي فارتفاع سعر الصرف يشجع العاملين بالخارج علي زيادة تحويلاتهم الشخصية للاستفادة من هذا السعر المرتفع، وخاصة أن مع زيادة سعر الصرف يقوم البنك المركزي بإتباع سياسة انكماشية للسيطرة على التضخم المصاحب لارتفاع سعر الصرف، فيقوم برفع أسعار الفائدة بشكل كبير، وبالتالي يتحقق للعاملين بالخارج فائدة مزدوجة، الأولي هي تحويل الدولار لعدد أكبر من الجنيهات، والثانية هي تحقيق معدلات فائدة مرتفعة على هذه الجنيهات.

Table (13): The impact of Exchange rate on Remittances received:
Dependent Variable: *Remittances received (% of GDP)*
Method: *Three stage least square (3SLS)*
Instruments variables: *Constant, Inflation, Real Interest rate, Broad money growth, GDP per capita, Gross Saving, Poverty, Gini index, Cons. Expenditure, dum_2017, dum_2019, dum_1993*

	Coefficient	***Std. Error***	***t-Statistic***	***Prob.***
Exchange Rate	**0.19418**	**0.0941**	**2.0639**	**0.043****
Inflation	0.39347	0.0837	4.7021	0.000***
Real Interest rate	0.33767	0.0938	3.6008	0.001***
Poverty	0.68693	0.1089	6.3075	0.000***
Gini index	1.00553	0.4304	2.3363	0.022**
Cons. Expenditure	0.07190	0.0724	0.9926	0.324
Dummy 1992	5.38157	1.3144	4.0943	0.000***
Dummy 1993	4.70849	1.2764	3.6889	0.000***
Constant	-49.0355	19.694	-2.4899	0.015**
		key regression statistics		
R-squared	0.8414	Obs.		44
Adjusted R-squared	0.8051	Durbin-Watson stat.		1.6893

ملحوظة: - ***، ** تُشير إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى 1%، 5%على الترتيب.

وبالنسبة للمتغيرات الضابطة؛ فيلاحظ تأثير إيجابي لكلاً من معدل التضخم، وسعر الفائدة الحقيقي، ومعدل الفقر، وسوء توزيع الدخل وذلك على مستوي التحويلات الشخصية للعاملين بالخارج، وهي كلها أمور متوقعة، بينما لم يكن لنمو الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية أي تأثير على مستوي التحويلات الشخصية، وأخيراً بالنسبة إلى الإحصاءات العامة فيتضح أن المتغيرات الخارجية بالمعادلة تُفسر ٨٠,٥٪ من التغيرات التي تحدث في مستوي التحويلات الشخصية، أما باقي النسبة والبالغة ١٩,٥٪ ترجع إلى الخطأ العشوائي والذي يرجع إلى العديد من المحددات الاقتصادية والمؤسسية الأخرى التي لم يتم إدراجها داخل المعادلة. كذلك جاءت قيمة اختبار دربن-واطسون (DW-stat) المحسوبة أكبر من قيمة (DW) الجدولية، مما يؤكد عدم وجود إرتباط تسلسلي بين البواقي من الدرجة الأولي.

النتائج والتوصيات

- **النتائج:**

أولاً: نتائج إختبار الفرضية البحثية، القائلة:

"توجد علاقة تبادلية بين سعر الصرف وتحويلات العاملين المصريين في الخارج"

أوضح التحليل القياسي أنه توجود علاقة تبادلية بين سعر الصرف وحجم تحويلات العاملين بالخارج، فارتفاع سعر الصرف يشجع العاملين بالخارج علي زيادة تحويلاتهم الشخصية للاستفادة من هذا السعر المرتفع، كما أن زيادة تحويلات العاملين ستؤدي الي زيادة المعروض النقدي من العملات الأجنبية، مما يسهم نسبياً في استقرار أسعار الصرف على المدي القصير، واتجاهه نحو الانخفاض على المدي الطويل، كما أوضحت النتائج أن قدرة تحويلات العاملين على تخفيض سعر الصرف ضعيفة نسبياً، فيتطلب خفض سعر الصرف الرسمي بمقدار جنيه واحد زيادة التحويلات الشخصية بنسبة أكبر من ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة كبيرة جداً خاصة في ظل إتصاف نسبة العمالة المصرية بالخارج بالثبات أو بالتراجع بالفترة الأخيرة، وبالتالي فإن أهم دور لهذه التحويلات هو الحفاظ على الاستقرار النسبي لسعر الصرف.

ثانياُ: نتائج عامة عن البحث:

تبين من البحث أن لتحويلات المصريين العاملين بالخارج أهمية كبيرة بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر، **كالأتي**:

أ- **الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الخارج إلى إيرادات قناة السويس**:

تفوقت تحويلات العاملين في الخارج على إيرادات قناة السويس، فتراوحت نسبتها إلي إيرادات قناة السويس من (٣٥٦,٤٪- ٥٢٨,٦٪).

ب- الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الخارج إلى الاستثمار الأجنبي المباشر:

تفوقت تحويلات العاملين في الخارج علي الاستثمار الأجنبي المباشر، فتراوحت نسبتها إلي الاستثمار المباشر من (٢٣٠,٩٪- ٥٥٠,٩٪).

ج- الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الخارج إلي الإيرادات السياحية:

تفوقت تحويلات العاملين في الخارج علي الإيرادات السياحية، فتراوحت نسبتها إلي الإيرادات السياحية من (١٨٧,٤٪-٨٢٢,٢٪).

د- الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الخارج إلي إحتياطي النقد الأجنبي:

تراوحت نسبة تحويلات العاملين في الخارج إلي إحتياطي النقد الأجنبي من (٦٠,١٪-١٣١,٥٪).

ه- الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الخارج إلي إيرادات الضرائب:

تراوحت نسبة تحويلات العاملين في الخارج إلي الإيرادات الضريبية من (٥٠,٥٪- ١٠٠,٨٪).

و- الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الخارج إلي الصادرات:

تراوحت نسبة تحويلات العاملين في الخارج إلي الصادرات، من (٣٨,١٪- ٦٦,٢٪).

ز- الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الخارج إلي الإيرادات العامة:

تراوحت نسبة تحويلات العاملين في الخارج إلي إجمالي الإيرادات العامة من (٢١,٧٪- ٧٠,٤٪).

ح- الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الخارج إلي إجمالي الناتج المحلي:

تراوحت نسبة تحويلات العاملين في الخارج إلي إجمالي الناتج المحلي من (٥,٦٪-١١,٥٪).

٢- أثر تحرير سعر الصرف علي تحويلات العاملين بالخارج:

أمكن التمييز بين فترتين، **هما:**

الفترة الأولي: خلال (٢٠١٣- ٢٠١٦) ما قبل تحرير سعر الصرف:

بلغت تحويلات العاملين ١٨,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٣، ثم ارتفع الي ١٩,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٤ ثم استمرت في الارتفاع إلي أن وصلت إلي ٢٠,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٥ ثم تراجعت إلي ١٨,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٦، ويرجع هذا إلي تراجع تحويلات المصريين العاملين في دول الخليج بسبب عودة العديد منهم بسبب إنهيار أسعار النفط في عام ٢٠١٥ واستغناء دول دول الخليج عن العمالة الأجنبية وإحلالها بالعمالة الوطنية، حيث وصل سعر البرميل إلي ٢٦,٥ دولار للبرميل عام ٢٠١٦ بعد أن وصل إلي ٩٧ دولار للبرميل عام ٢٠١٤.

الفترة الثانية: خلال (٢٠١٧- ٢٠٢١) ما بعد تحرير سعر الصرف:

من بعد عام ٢١٠٦ حيث تم تحرير سعر الصرف، حيث كان أحد الأسباب الرئيسية في زيادة تحويلات العاملين في الخارج، حيث بلغت تحويلات العاملين ٢٤,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٧، ثم أخذت في الإرتفاع إلي أن وصلت إلي ٣١,٤ مليار دولار في عام ٢٠٢١.

وعلي الرغم من تعرض الاقتصاد العالمي لجائحة كورونا من بداية عام ٢٠٢٠، ولكن تحويلات المصريين العاملين في الخارج إرتفعت بصورة قياسية خلال العامين الماضيين، فبلغت ٢٩,٦ مليار دولار عام ٢٠٢٠، وواصلت الإرتفاع إلي ٣١,٤ مليار دولار في عام ٢٠٢١.

- **<u>التوصيات:</u>**

١- زيادة الإهتمام برأس المال البشري، لما يمثله من أهمية اقتصادية كبيرة لمصر.

٢- استخدام النقد الأجنبي المتوفر من تحويلات العاملين بالخارج في مشروعات إنتاجية وليس في تمويل عمليات الاستيراد فقط، لأن تلك المشروعات هي التي تقوم ببناء اقتصاد الدولة.

٣- العمل علي دخول التحويلات في المنظومة البنكية الرسمية لتعزيز الشمول المالي، خاصة للفئات الفقيرة والمناطق الريفية، وخفض تكلفة تحويلها لتعزيز استخدام قنوات التحويل الرسمية.

٤- وضع وتطوير تشريعات تدعم ترويج فرص استثمارية للمغتربين في وطنهم.

٥- تنشيط التواصل مع العاملين بالخارج وتحفيزهم بإعطائهم مزايا كأسعار فائدة مميزة على ودائعهم بالعملة الأجنبية، وإشتراكهم في المشروعات القومية، وتوفير الاستقرار السياسي والتشريعي.

٦- ضرورة البحث عن موارد جديدة، لأن تحويلات المصريين بالخارج تتأثر بالاضطرابات السياسية.

٧- ضرورة زيادة فرص العمل داخل مصر، وذلك بتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

٨- المحافظة على استقرار سعر الصرف للحفاظ على القدرة التنافسية للاقتصاد، خاصة للصادرات.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.
٣. أيمن زهري، تحويلات العاملين المصريين في الخارج، الجامعة الأمريكية. ٢٠٠٨.
٤. البنك الدولى، **"كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات**، الاصدار الثانى ٢٠١١"
٥. تقارير البنك المركزي المصري، سنوات مختلفة.
٦. تقارير منظمة الهجرة الدولية، ٢٠١٩.
٧. جمال الدين زروق، نبيل دحدح، **"تحويلات العاملين فى الخارج وانعاساتها التنموية على الاقتصادات العربية"**، صندوق النقد العربى, ٢٠٠٧.
٨. مجلس الوزراء المصري، تقرير اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ٢٠١٦.
٩. مفتاح المبروك ميلاد ، "أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في ليبيا" ، جامعة بني وليد، مجلة **العلوم الإنسانية والتطبيقية، السنة الرابعة، العدد ١٥** ، مارس ٢٠٢٠.
١٠. منتدي كلية الحقوق, جامعة المنصورة, دراسة نشرت فى مؤتمر:
١١. وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.
١٢. إتحاد البنوك العربية، سنوات مختلفة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Basma Alsayed Selim Ward**," the Impact of Exchange Rate Volatility on Economic Growth in Egypt**",(Zagazig University: Faculty of Commerce, 2022)
2. Blessing Adada Gaia. "**Issues in the Compilations and Analysis of Remittances in BPM6**", Bank for International Settlements, February 2020.
3. BRENT RADCLIFFE, **Introduction to Remittances**, Economics Behavioral Economics, September 19, 2022.
4. Cairo Demographic Center (CDC) "**Population and Development Issues in the Middle East, Africa, and Asia**", CDC 23rd annual seminar. 12-14 December 1993.
5. international Organization for migration, World Migration Report 2022.
6. Morina, Hysa, et al**, "the Effect of Exchange Rate Volatility on Economic Growth Case the Central and Eastern European Countries",**2020**.**
7. Simpson, Winaly, Robinson, Christopher, and Sana L, Daniella E. "**Remittances: An Analysis of Global Risk Factors and Coping Strategies**." Global Systematic Risk, 2021.
8. United Nations Capital Development Fund. "**Exploratory Paper: Mechanisms for Diaspora Finance**", p.11.
9. United Nations Department of Economic and Social Affairs,"**Remittances Matter: 8 Facts You Didn't Know about the Money Migrants Send Back Home**".
10. World Bank, "**An Analysis of Trends in Cost of Remittance Services: Remittance Prices Worldwide Quarterly**".

الملحق

جدول (A): وصف متغيرات الدراسة

البيانات	التوصيف	المصدر
EX	**سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار، متوسط الفترة)**: ويُشير إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً. ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار)..	(WBI)
R	**نسبة التحويلات الخارجية الواردة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي):** وهي تشمل التحويلات الشخصية وتعويضات الموظفين (دخل العمال الحدوديين والموسميين وغيرهم من العاملين لفترات قصيرة الذين يعملون في اقتصاد لا يقيمون فيه والمقيمون الذين توظفهم كيانات غير مقيمة).	(WBI)
INF	**معدل التضخم: هو** الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	(WBI)
RIR	**سعر الفائدة الحقيقي (%):** هو سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي.	(WBI)
MS	**معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% سنوياً):** هو مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ والشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية.	(WBI)
GDPc	**معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً):** هو معدل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مبني على أساس سعر ثابت للعملة المحلية.	(WBI)
SAV	**إجمالي الادخار المحلي (بالأسعار الجارية للدولار).**	(WBI)
POV	**نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (١,٩٠ دولار في اليوم)**؛ هي النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم بالأسعار الدولية لعام ٢٠١١.	(WBI)
Gini	**معامل جيني**؛ هو يعكس مستوي التفاوت في توزيع الدخل بالمجتمع، ويتراوح ما بين الصفر والواحد الصحيح.	(WBI)
CON	**النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية (% النمو السنوي)** هي النسبة المئوية للنمو السنوي لنفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام ٢٠١٠	(WBI)

ملحوظة: - (WBI)؛ قاعدة بيانات التنمية العالمية للبنك الدولي، سنوات مختلفة

جدول (B): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام اختباري (***ADF***)، (***PP***)

Variables	*Augmented Dickey-Fuller (ADF)*			*Phillips-Perron (PP)*		
	Intercept	*Intercept & trend*	*None*	*Intercept*	*Intercept & trend*	*None*
Remittances received	-2.2032	-2.5352	-0.7031	-2.2918	-2.6624	-0.4154
	(0.208)	(0.311)	(0.406)	(0.179)	(0.257)	(0.528)
D(Remittances received)	-6.4031			-9.2483		
	(0.000)***			(0.000)***		
Inflation	-4.9711			-5.0962		
	(0.000)***			(0.000)***		
Real Interest rate	-5.2708			-5.4026		
	(0.000)***			(0.000)***		
Broad money growth	-3.3607			-3.3607		
	(0.018)**			(0.018)**		
GDP per capita	-2.5765	-2.9757	-2.5459	-4.2374		
	(0.106)	(0.151)	(0.012)**	(0.002)***		
Poverty	-2.1090	-0.9004	-2.3523	-2.1367	-0.3512	-3.3878
	(0.242)	(0.947)	(0.019)**	(0.232)	(0.986)	(0.001)***
Gini index	-1.2718	-3.1677	1.7484	-1.2056	-2.2443	3.1486
	(0.634)	(0.105)	(0.979)	(0.664)	(0.454)	(0.999)
D(Gini index)	-3.4364			-3.4364		
	(0.015)**			(0.015)**		
Cons Expenditure	-6.5102			-6.5088		
	(0.000)***			(0.000)***		
Critical Values	***ADF***			***PP***		
%1	-3.7696	-4.4407	-2.6743	-3.7529	-4.4163	-2.6694
%5	-3.0049	-3.6329	-1.9572	-2.9981	-3.6220	-1.9564
%10	-2.6422	-3.2547	-1.6082	-2.6388	-3.2486	-1.6085

ملحوظة: - ***، ** تُشير إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى 1%, 5%على الترتيب.

جدول (C)

نتائج اختبار جذر الوحدة مع كسر هيكلي باستخدام اختباري (***DF***)، (***ZA***)

Break Specification: *Intercept only*

Break Type: *Innovational outlier*

Variables	*Dickey-Fuller*			*Zivot and Andrews*		
	Intercept	Intercept & trend	Year of Break	Intercept	Intercept & trend	Year of Break
Exchange Rate	-2.3204 (0.943)	-9.2442 (0.000)***	2016	-0.6778 (0.999)		٢٠١٧
Gross Saving	0.6778 (0.999)	-2.1163 (0.999)				
D(Gross Saving)	-11.154 (0.000)***		2017	-10.847 (0.000)***		2016
Critical Values	***Level***			***First difference***		
%1	-4.95	-5.72		-4.95	-5.72	
%5	-4.44	-5.18		-4.44	-5.18	
%10	-4.19	-4.89		-4.19	-4.89	

Table (D): *Diagnostic Tests used in the study model*:

Problems	**Tests used**
Heteroskedasticity	White's test
Serial Correlation	Wooldridge test
Cross-Section Dependence	Pesaran CD
Normality	Jarque-Bera
Collinearity	Variance Inflation Factors (VIF)
Omit variables	Omitting variables test based on covariance matrix
Function Form	RESET test for specification (squares only)
	RESET test for specification (cubes only)
	RESET test for specification (squares & cubes)
Linearity	Auxiliary regression for non-linearity test (squared terms)
	Auxiliary regression for non-linearity test (log terms)

شكل (A): التطور الزمنى لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1977-2022)

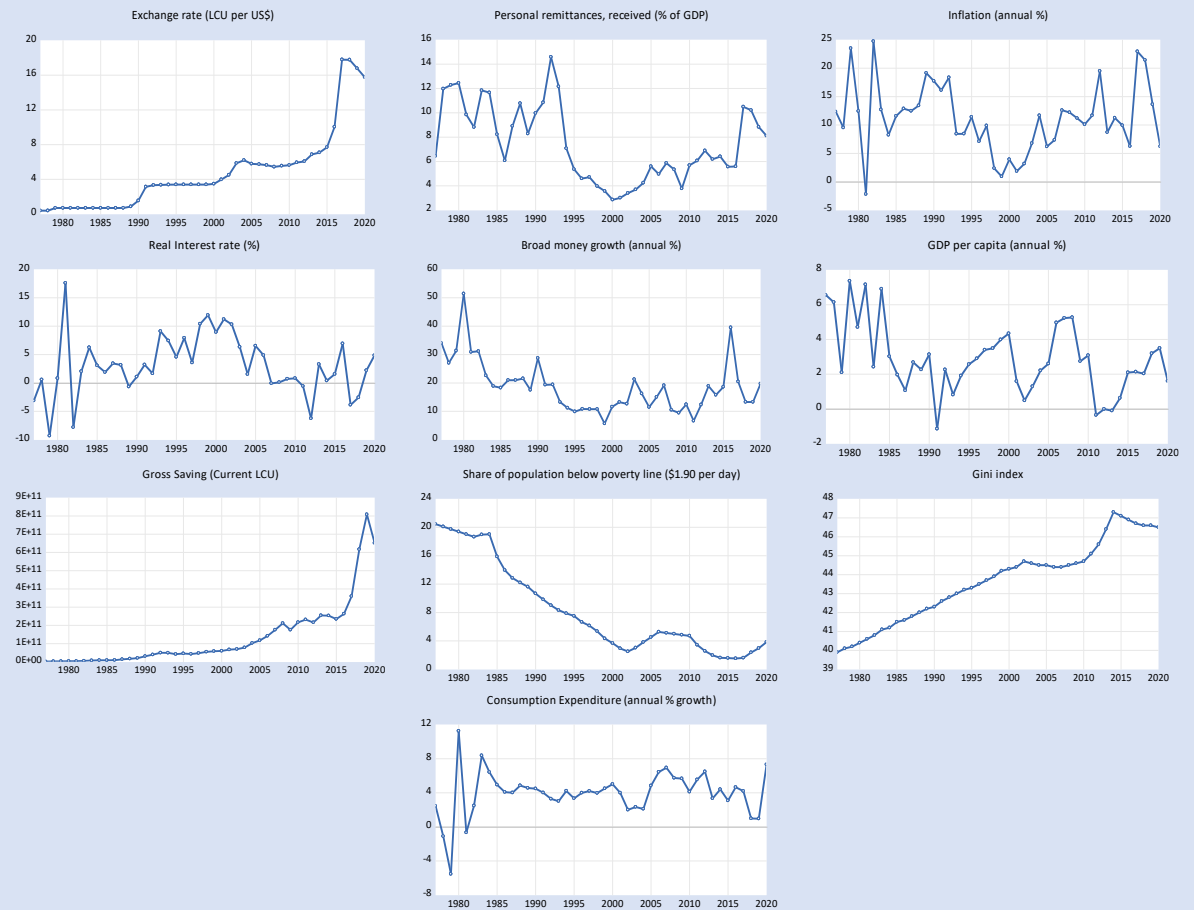

شكل (B): جذر الوحدة مع كسر هيكلي

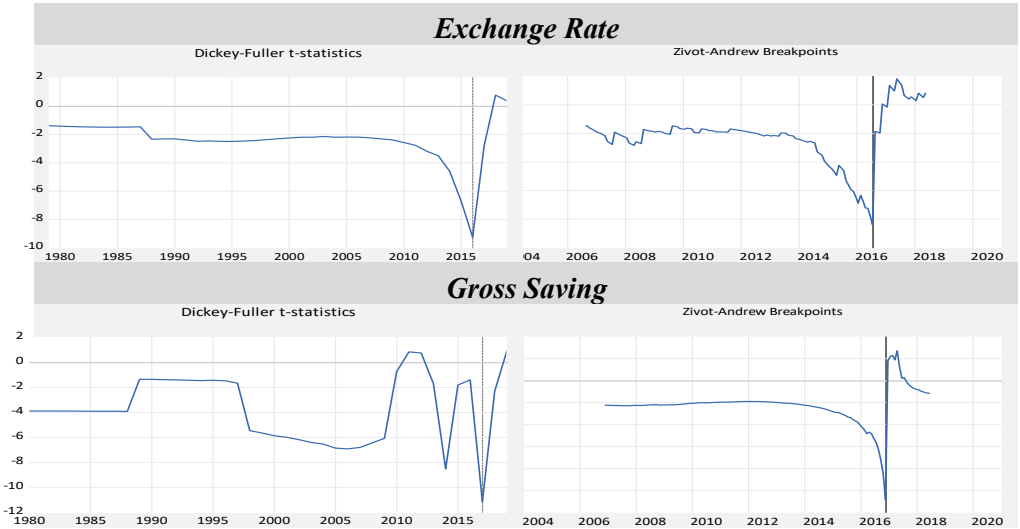

جدول (E): بينات متغيرات النموذج القياسي لسعر الصرف وتحويلات العاملين بالخارج خلال (١٩٧٧-٢٠٢٠)

سنة	المتغيرات الداخلية								المتغيرات الداخلية	
	معدل نمو النفقات النهائية لإستهلاك الأسر المعيشية%	معامل جيني	نسبة السكان تحت خط الفقر ١,٩ دولار يومياً	إجمالي الإدخار مليار دولار	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي%	معدل نمو المعروض النقدي بالمفهوم الواسع%	سعر الفائدة الحقيقي %	معدل التضخم %	نسبة تحويلا العاملين للناتج المحلي%	سعر الصرف
	X8	X7	X6	X5	X4	X3	X8	X1	Y2	Y1
١٩٧٧	٢,٤٥	٠,٤	٢٠,٤٦	٢	٦,٥٥	٣٤,٠٣	٣,١٢-	١٢,٧	٦,٤٤	٠,٣٩
١٩٧٨	١,١١-	٠,٤	٢٠,١	٢,٢	٦,١٤	٢٧,٠٣	٠,٥٧	١١,١	١١,٩٧	٠,٣٩
١٩٧٩	٥,٥٤-	٠,٤	١٩,٧٤	٢,٨	٢,٠٩	٣١,٣٣	٩,٣١-	٩,٩	١٢,٢٨	٠,٧
١٩٨٠	١١,٢٤	٠,٤	١٩,٣٨	٣,٣	٧,٣٧	٥١,٤٢	٠,٨	٢٠,٨	١٢,٤٤	٠,٧
١٩٨١	٠,٦٦-	٠,٤١	١٩,٠٢	٤,٣	٤,٧١	٣٠,٩	١٧,٥٨	١٠,٣	٩,٨٥	٠,٧
١٩٨٢	٢,٤٨	٠,٤١	١٨,٦٦	٥,٤	٧,١٦	٣١,١٥	٧,٨-	١٤,٨	٨,٨٢	٠,٧
١٩٨٣	٨,٣٧	٠,٤١	١٨,٩٦	٦,١	٢,٤٢	٢٢,٦٣	٢,٠٣	١٦,١	١١,٨٤	٠,٧
١٩٨٤	٦,٤١	٠,٤١	١٩,٠٢	٦,٥	٦,٩١	١٨,٨٥	٦,٢٤	١٧	١١,٦٦	٠,٧
١٩٨٥	٤,٩٣	٠,٤٢	١٥,٨٨	٧,٩	٣,٠٢	١٨,٣	٣,٠٧	١٢,١	٨,٢٢	٠,٧
١٩٨٦	٤,٠٧	٠,٤٢	١٣,٩٥	٨,٧	١,٩٦	٢٠,٩٥	١,٨٨	٢٣,٩	٦,٠٧	٠,٧
١٩٨٧	٤	٠,٤٢	١٢,٨٥	٦,٤	١,٠٦	٢٠,٩٦	٣,٤٤	١٩,٧	٨,٩١	٠,٧
١٩٨٨	٤,٨٥	٠,٤٢	١٢,٢١	٥,٣	٢,٦٨	٢١,٥٥	٣,١٦	١٧,٧	١٠,٧٨	٠,٧
١٩٨٩	٤,٥٥	٠,٤٢	١١,٦٢	٦,٨	٢,٢٦	١٧,٥	٠,٦٧-	٢١,٣	٨,٢٨	٠,٨٧
١٩٩٠	٤,٤٧	٠,٤٢	١٠,٦٦	٧,٢	٣,١٣	٢٨,٧٣	١,٠٧	١٦,٨	١١,٣	١,٥٥
١٩٩١	٤,٠١	٠,٣٥	٩,٨٢	٥,٩	١,١٥-	١٩,٣٤	٣,٢	١٩,٧	١٩,٨	٣,١٤
١٩٩٢	٣,٢٩	٠,٣٢	٩	٧,١	٢,٢٦	١٩,٤٣	١,٦٧	١٣,٦	١٠,٥	٣,٣٢
١٩٩٣	٣	٠,٣٧	٨,٣٢	٧,٣	٠,٨١	١٣,٢٥	٩,١	١٢,١	١٢,٣	٣,٣٥
١٩٩٤	٤,٢٢	٠,٣٧	٧,٨٨	٧,٩	١,٩١	١١,٢١	٧,٤٤	٨,٢	٧,٨	٣,٣٩
١٩٩٥	٣,٣٣	٠,٣٨	٧,٥	٩	٢,٥٦	٩,٩	٤,٥٥	١٥,٧	٧	٣,٣٩
١٩٩٦	٣,٩٩	٠,٣٥	٦,٦٦	٨,٦	٢,٩	١٠,٨٤	٧,٩١	٧,٢	٥,٢	٣,٣٩
١٩٩٧	٤,٢١	٠,٣٩	٦,١٥	٩	٣,٣٩	١٠,٧٧	٣,٥٦	٤,٦	٥,٣	٣,٣٩
١٩٩٨	٣,٩٦	٠,٣٨	٥,٣٦	١٠,٢	٣,٤٩	١٠,٧٨	١٠,٣٩	٣,٩	٥,٤	٣,٣٩
١٩٩٩	٤,٥	٠,٣٤	٤,٣٤	١٢,١	٣,٩٩	٥,٦٦	١١,٩٤	٣,١	٥,٤	٣,٤
٢٠٠٠	٥	٠,٣٦	٣,٦٨	١٢,٩	٤,٣٤	١١,٥٨	٨,٩٢	٢,٧	٤,٧	٣,٤٧
٢٠٠١	٣,٩٨	٠,٤٥	٢,٩٣	١٣	١,٥٩	١٣,٢٢	١١,٢١	٢,٣	٣,٩	٣,٩٧
٢٠٠٢	٢	٠,٤٤	٢,٥	١١,٦	٠,٤٨	١٢,٦٣	١٠,٣	٢,٧	٥	٤,٥
٢٠٠٣	٢,٣٣	٠,٣٧	٣,٠٣	١١,٥	١,٢٩	٢١,٢٨	٦,٣٣	٤,٥	٤,٥	٥,٨٥
٢٠٠٤	٢,١	٠,٣٢	٣,٨١	١٢,٣	٢,٢	١٦,٢٤	١,٥٣	١١,٣	٥	٦,٢
٢٠٠٥	٤,٨٣	٠,٣٢	٤,٥٢	١٤,١	٢,٦	١١,٤٩	٦,٥٢	٤,٩	٦,١	٥,٧٨
٢٠٠٦	٦,٤٤	٠,٣٤	٥,٢٧	١٨,٤	٤,٩٧	١٥	٤,٨٨	٧,٦	٥,٢	٥,٧٣
٢٠٠٧	٦,٩٤	٠,٤٤	٥,١١	٢١,٢	٥,٢٣	١٩,١١	٠,٠٨-	٩,٣	٥,٤	٥,٦٤
٢٠٠٨	٥,٧٣	٠,٣١	٤,٩٨	٢٧,٣	٥,٢٧	١٠,٤٨	٠,١١	١٨,٣	٥,٧	٥,٤٣
٢٠٠٩	٥,٦٧	٠,٣١	٤,٨٤	٢٣,٧	٢,٧٤	٩,٤٧	٠,٧١	١١,٨	٤,٤	٥,٥٤
٢٠١٠	٤,١٢	٠,٣١	٤,٧١	٣١,٢	٣,٠٨	١٢,٤٢	٠,٨٢	١١,٣	٤,٨	٥,٦٢
٢٠١١	٥,٥٣	٠,٣١	٣,٤٣	٣٠,٦	٠,٣٦-	٦,٦٦	٠,٥٦-	١٠,١	٥,٦	٥,٩٣
٢٠١٢	٦,٤٨	٠,٣١	٢,٥٨	٢٢,٦	٠,٠١-	١٢,٣٥	٦,٢٦-	٧,١	٦,٦	٦,٠٦
٢٠١٣	٣,٣٤	٠,٣	١,٩٧	٢٢,٧	٠,١١-	١٨,٨٩	٣,٢٩	٩,٥	٦,٧	٦,٨٧
٢٠١٤	٤,٤	٠,٣	١,٦٢	١٥,٩	٠,٦٢	١٥,٧٧	٠,٤١	١٠,١	٦,٧	٧,٠٨
٢٠١٥	٣,٠٨	٠,٣٢	١,٥٨	١٩,١	٢,٠٩	١٨,٦	١,٥٤	١٠,٤	٦,٦	٧,٦٩
٢٠١٦	٤,٦٥	٠,٣	١,٥٣	١٨,٢	٢,١٣	٣٩,٥١	٦,٩٢	١٣,٨	٥,٤	١٠,٠٣
٢٠١٧	٤,١٩	٠,٣٢	١,٦١	٤,٢	٢,٠٣	٢٠,٤٥	٣,٨٧-	٢٩,٥	٩,٢	١٧,٧٨
٢٠١٨	٠,٩٨	٠,٤٧	٢,٣٧	١٥,٥	٣,١٩	١٣,٣	٢,٥٦-	١٤,٤	١٠,٨	١٧,٧٧
٢٠١٩	٠,٩٥	٠,٤٥	٢,٩٧	٣٠,٢	٣,٤٩	١٣,٢٨	٢,٢	٩,٢	٨,٥	١٦,٧٧
٢٠٢٠	٧,٣١	٠,٤٥	٣,٨٤	٢٢,٨	١,٦	١٩,٧١	٤,٨٤	٥	٧,٧	١٥,٧٦

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة. – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات مختلفة.

Measuring the Reciprocal Relationship between the Exchange Rate and Remittances of Egyptian Workers Abroad

Dr. Mohamed Hussien Ghanem and Dr. Ahmed Hamdi Hashem

Abstract

Due to the successive shocks of the exchange rate in Egypt, and the continuous depreciation of the pound since 2016, the spotlight has once again shone on the remittances of workers abroad as the largest source of foreign currency in Egypt. Three-stage (3SLS) real-time model estimation.

The research concluded that there is a reciprocal relationship between the exchange rate and the volume of remittances of workers abroad, as the high exchange rate encourages workers abroad to increase their remittances, and personal remittances will lead to an increase in the money supply of foreign currencies, which contributes relatively to the stability of the exchange rate in the short term, and its trend towards decline. In the long term, the research also concluded that the ability of foreign remittances to reduce the exchange rate is relatively weak, so decreasing the official exchange rate by one pound requires an increase in personal remittances by more than 3% of the GDP, in light of the percentage of Egyptian labor abroad being stable or declining in the period The last, and therefore the most important role of these remittances is to maintain the relative stability of the exchange rate.

The research recommended the need to increase attention to human capital because it represents a great importance to the Egyptian economy, and the use of remittances from workers abroad in productive projects and not in financing imports, and work to enter remittances into the official banking system, to enhance financial inclusion, and reduce the cost of transfer to increase the use of official transfer channels, Developing legislation that promotes investment opportunities for expatriates, activating communication with them and motivating them by giving them advantages such as special interest rates on their deposits in foreign currency, participating in national projects, and providing political and legislative stability.

Keywords: Workers' Remittances, Exchange Rate, Public Revenue, Domestic Product, Taxes.